الفتوى
بين التيسير والتشدد

تأليف

فضيلة الشيخ

حذيفة بن حسين القحطاني

مسؤول إفتاء محافظة صلاح الدين

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذي يسَّر لنا سبيل العلم، ووفقنا للسير على هدي القرآن والسنة، وجعل الفتوى أمانةً في أعناق العلماء، وأداةً لإيصال حكم الله تعالى إلى الناس في شتى شؤون حياتهم. قال تعالى: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (الحج: ٧٨)، وهي دعوة صريحة إلى التيسير والرحمة، وهي الأصل الذي يجب أن يُتبع في الفتوى. والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الذي كان وسطياً في دعوته، سهلاً في معالجته للناس، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن مسألة الفتوى بين التيسير والتشديد هي من المسائل الحيوية التي تشغل بال العلماء والمجتهدين على مر العصور. وفي هذه الدراسة، ارتأيتُ أن أتناول هذا الموضوع المهم من خلال فحص آراء العلماء في كيفية التوازن بين هذين المنهجين: التيسير في الفتاوى التي تلامس حياة الناس اليومية، والتشديد في المسائل التي تتطلب الحذر والضبط. فالفتوى ليست مجرد إصدار حكم، بل هي رسالة مسؤولية ودقة، تهدف إلى تحقيق مصلحة الأمة وتجنب التشويش على عبادات المسلمين ومعاملاتهم.

وأنا هنا لا أزعم أن هذا الكتاب هو الكلمة الفصل في الموضوع، فالفن الفقهي واسع والآراء متعددة، ولكنني سأسعى جاهدًا إلى تسليط الضوء على الأسس التي يجب أن يستند إليها المفتي في اتخاذ قراره، وكيفية الموازنة بين التيسير والتشديد بما يحقق المصلحة العامة ويجنب التضييق. مع البراءة من التقصير، فإنني أقدّم هذا العمل في محاولة متواضعة لتوضيح الطريق الصحيح للمفتي في عصر تتداخل فيه التحديات الفقهية.

أسأل الله عز وجل أن يوفقني لما فيه الخير والصواب، وأن ينفع بهذا الكتاب المسلمين في جميع أنحاء العالم، وأن يظل نهج الوسطية والتيسير سمةً بارزة في فتاوى علماء الأمة.

كتبه

فضيلة الشيخ

حذيفة بن حسين القحطاني

مسؤول افتاء محافظة صلاح الدين

تعريف الفتوى:

الفتوى هي الإجابة أو الحكم الشرعي الذي يقدمه المفتي استنادًا إلى نصوص الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس، وهي تقوم بتوضيح حكم الشريعة في مسائل معينة تتعلق بحياة المسلمين. يتم إصدار الفتوى لتوجيه الأفراد إلى الطريق الصحيح وفقًا لما يقتضيه الشرع في قضايا فقهية لم يكن هناك نص صريح بشأنها.

أهمية الفتوى في الشريعة الإسلامية:

توضيح حكم الشرع: الفتوى تساعد في تسليط الضوء على الأحكام الشرعية في القضايا المعقدة أو المستحدثة.

توجيه المسلمين: من خلال الفتاوى، يتمكن المسلمون من فهم كيفية تطبيق أحكام الشريعة في حياتهم اليومية.

ضبط المسائل الخلافية: تساهم الفتوى في توجيه الناس لتطبيق الرأي الراجح في مسائل قد يتعدد فيها آراء العلماء.

تعزيز الاستقرار: عن طريق الفتوى، يتمكن المجتمع من الحفاظ على استقرار الشريعة في مواجهة التحديات العصرية.

المصدر: يمكن الرجوع إلى "المغني" لابن قدامة، حيث عُرِّفت الفتوى بأنها "إجابة على مسألة يحتاج الناس إليها، وهي واجبة على المفتي إذا سُئل".

دور الفتوى في المجتمع:

الفتوى تلعب دورًا مهمًا في حياة المسلمين على عدة مستويات، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات، إذ تساعد في توجيه سلوكهم وتوضيح الأحكام الشرعية في مسائل حياتية متنوعة. وهنا نعرض كيف تؤثر الفتوى في حياتهم:

١. توجيه الأفراد إلى الصواب:

التوجيه السلوكي: الفتوى تساهم في تصحيح التصرفات الفردية، من خلال توجيه المسلمين إلى ما يوافق الشريعة في المسائل الشخصية والعملية مثل الطهارة، الصلاة، الصيام، والمواريث. مثال على ذلك، الفتوى التي توضح كيفية أداء الصلاة أو كيف يتعامل المسلم مع مسائل المعاملات المالية.

الاستجابة للمتغيرات: الفتوى تواكب التغيرات في المجتمع، حيث يتم استنباط الأحكام الشرعية لمسائل جديدة لم تكن معروفة في العصور السابقة، مثل الأحكام المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة والاقتصاد المعاصر.

٢. حل النزاعات والخلافات:

توحيد الفتاوى: في ظل وجود الاختلافات بين العلماء، تساهم الفتوى في تقديم الحلول المناسبة التي توضح الرأي الراجح وفقًا للأدلة الشرعية، مما يساعد في التقليل من النزاعات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع.

تعزيز الاستقرار المجتمعي: عندما يتفق المسلمون على فتوى معينة في قضية مثيرة للجدل، فإن ذلك يعزز وحدة الصف ويسهم في استقرار المجتمع.

٣. مواجهة الفتن والتحديات:

الوقاية من التطرف: الفتوى توفر الحلول الوسطية لمواجهة الفتن والتطرف الفكري، حيث أن المفتي يستند إلى أدلة من الكتاب والسنة في توجيه المجتمع بعيدًا عن التشدد والتطرف.

الاستجابة للأزمات: في حالات الأزمات أو الكوارث، مثل الحروب أو الأوبئة، تلعب الفتوى دورًا كبيرًا في توجيه الناس حول كيفية التصرف وفقًا للشرع، مثل حكم التعامل مع الأوبئة أو كيفية الإسهام في الصدقات والإغاثات.

٤. دور الفتوى في تحسين العلاقات الاجتماعية:

تعزيز الأخلاق العامة: الفتوى تساهم في نشر المبادئ الأخلاقية في المجتمع، مثل الصدق، الأمانة، وحسن المعاملة، ما يعزز الروابط الاجتماعية بين الأفراد.

توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم: الفتوى تساعد الأفراد في فهم حقوقهم وواجباتهم في العلاقات الاجتماعية، مثل الحقوق الزوجية وحقوق الأطفال والوالدين، مما يساهم في تعزيز التعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

٥. التأثير في المجال الاقتصادي:

الفتوى في المعاملات المالية: الفتوى تلعب دورًا في توجيه المعاملات المالية وفقًا لأحكام الشريعة، مثل كيفية التعامل مع القروض، المعاملات التجارية، والزكاة، مما يضمن تطبيق النظام المالي الإسلامي وتجنب الربا والمعاملات المحرمة.

مساعدة على الإصلاح الاقتصادي: الفتاوى قد تلعب دورًا في التوجيه إلى طرق مستدامة للعمل والعيش وفقًا لأحكام الشريعة، مما يسهم في استقرار الاقتصاد في المجتمع.

٦. حماية الهوية الإسلامية:

الدفاع عن الشريعة: الفتوى تُعتبر وسيلة للحفاظ على هوية المجتمع الإسلامي وحمايته من التأثيرات الخارجية التي قد تتعارض مع القيم الدينية، من خلال تجنب الممارسات المخالفة للشرع.

التصدي للتحديات الفكرية: الفتاوى تساعد في التصدي للأفكار المنحرفة والمفاهيم الغريبة عن الدين، وذلك عبر تصحيح المفاهيم وتعليم الأفراد تفسير النصوص الدينية بشكل سليم.

إشكالية الكتاب:

التوازن بين التيسير والتشديد في الفتاوى، وتحديد معايير ذلك التوازن

تعد إشكالية التوازن بين التيسير والتشديد في الفتاوى من القضايا المعاصرة التي تثير الكثير من النقاشات بين العلماء والمفتين. هذه الإشكالية تتعلق بكيفية مراعاة مصلحة الناس و احتياجات العصر من جهة، مع الحفاظ على أصول الشريعة من جهة أخرى، ما يتطلب تحديد معايير التوازن بدقة.

١. مفهوم التيسير والتشديد في الفتاوى:

التيسير في الفتوى: هو تقديم الحلول السهلة التي تتفق مع النصوص الشرعية، مع الأخذ في الاعتبار التخفيف عن المسلمين في الأمور التي تحتاج إلى تسهيل بسبب الظروف أو الحاجة. يستند هذا المبدأ إلى العديد من النصوص التي تشجع على التيسير، مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يسّروا ولا تعسّروا" (رواه البخاري).

التشديد في الفتوى: هو اتخاذ المواقف التي تقتضي توخي الحذر، والدقة، والالتزام بالتفسيرات الدقيقة للأحكام الشرعية، خاصة في المسائل التي قد تؤثر على الثوابت الدينية أو على استقرار المجتمع المسلم. التشديد قد يكون ضرورة في حالات معينة لتجنب الانحرافات أو البدع.

٢. المعايير التي تُحدد التوازن بين التيسير والتشديد:

مراعاة المقاصد الشرعية:

تحقيق المصلحة: يجب أن تُؤخذ الفتوى في سياق تحقيق المصلحة العامة للمسلمين، التي تشمل الحفاظ على الدين، النفس، العقل، النسل، والمال. إذا كانت الفتوى تسهم في تعزيز هذه المقاصد، فيجب أن تكون أكثر تيسيرًا.

دفع الضرر: في المقابل، يجب أن تكون الفتوى مشددة إذا كانت تساهم في دفع ضرر محتمل أو تحافظ على العقيدة الصحيحة للمجتمع المسلم.

الاعتراف بظروف الناس: الاستجابة لحاجات العصر: يجب أن يأخذ المفتي بعين الاعتبار الواقع المعاش للناس، مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد التيسير عندما يكون ذلك مناسبًا لأحوالهم، خصوصًا في القضايا الطارئة.

مراعاة المشقة: في القضايا التي قد تلحق الأفراد بالمشقة أو تسبب لهم ضررًا فادحًا، يكون التيسير في الفتوى أمرًا جائزًا، كما في مسألة السفر والصيام في رمضان أو الصلاة في السفر.

توازن بين النصوص الصريحة والظروف المتغيرة:

نصوص ثابتة ونصوص متغيرة: الفتوى ينبغي أن تميز بين ما هو ثابت من النصوص الشرعية (كالفرائض الواضحة) وبين المسائل التي يمكن فيها

تطبيق الاجتهاد. النصوص الثابتة تحتاج إلى التشديد، بينما المسائل الاجتهادية يمكن أن تحتمل التيسير.

المرونة في التفسير دون التفريط:

يجب على المفتي أن يكون مرنًا في تفسير النصوص وتطبيقها، مع المحافظة على الثوابت دون التفريط أو التفلت. في هذا السياق، يمكن استخدام القاعدة الفقهية "المشقة تجلب التيسير" بشكل معقول ومناسب.

تعدد الآراء الفقهية:

تعدد الآراء الفقهية بين المدارس المختلفة يمكن أن يكون مرشدًا مهمًا في التوازن بين التيسير والتشديد. الفتوى قد تُراعي الرأي الراجح في مدرسة فقهية معينة أو تلتزم بأقل الآراء تشددًا في قضايا اجتهادية.

تفاعل الفتوى مع الواقع الاجتماعي والسياسي:

الفتوى يجب أن تواكب التحولات الاجتماعية والسياسية مع ضمان عدم التأثر بما يتنافى مع الثوابت الدينية. في القضايا التي تتعلق بالتحديات المعاصرة، مثل الحقوق السياسية أو الأزمات الاقتصادية، قد تتطلب الفتوى تيسيرًا يراعي مصلحة المجتمع.

٣. التحديات في تحقيق التوازن بين التيسير والتشديد:

الاختلافات بين العلماء: اختلاف الآراء بين العلماء والمذاهب الفقهية قد يسبب تباينًا في الفتاوى، مما قد يؤدي إلى تعقيد مسألة التوازن بين التيسير والتشديد.

التأثيرات الثقافية والاجتماعية: أحيانًا قد تكون المجتمعات تتأثر بالثقافات الأخرى أو بالتحولات الاجتماعية، مما يدفع البعض نحو التشديد بينما يُطالب الآخرون بالتيسير بما يتماشى مع متطلبات العصر.

تحديات الفهم والتطبيق: في بعض الأحيان، قد يواجه المفتي صعوبة في تطبيق المعايير الشرعية المناسبة في ضوء الظروف المحيطة، مما يؤدي إلى إشكالية في اتخاذ الفتوى الصحيحة.

٤. المرجعية العلمية والأخلاقية للمفتي:

يجب على المفتي أن يكون مدركًا للمسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقه في تحديد التوازن بين التيسير والتشديد، ويجب أن يستند إلى علم دقيق ورؤية شاملة للمصلحة العامة، مع الأخذ في الحسبان الأخلاقيات الفقهية التي تحث على التيسير دون التفريط في الدين.

أهداف الكتاب:

تحليل فقهية لظاهرة التيسير والتشديد، واستخلاص قواعد مرنة تواكب تطورات العصر

الكتاب يهدف إلى تقديم تحليل فقهية عميقة لظاهرة التيسير والتشديد في الفتاوى، بالإضافة إلى استخراج قواعد مرنة تمكن من مواكبة تطورات العصر مع الحفاظ على ثوابت الشريعة الإسلامية. الأهداف الرئيسة التي يسعى الكتاب لتحقيقها تشمل ما يلي:

١. تحليل أسباب التيسير والتشديد في الفتاوى:

دراسة الدوافع التاريخية والفقهية: يعكف الكتاب على دراسة أبعاد ظاهرة التيسير والتشديد في الفتاوى، بداية من فهم دوافع الفقهاء في مختلف العصور من أجل توجيه الفتوى، سواء كان الهدف تيسير الحكم الشرعي للمسلمين أو تشديده في قضايا معينة.

التفسير والتحليل المعمق: الكتاب يحلل الحالات التي يتعين فيها التيسير أو التشديد بناءً على الشروط والظروف المحيطة، مثل الواقع الاجتماعي، الظروف الاقتصادية، التحديات السياسية، وكذلك تطورات العصر.

٢. مقارنة بين الفتاوى التيسيرية والتشديدية عبر العصور:

دراسة الفتاوى التقليدية والمعاصرة: الكتاب يسعى إلى دراسة كيفية تطور الفتاوى عبر الزمن بين المذاهب الفقهية المختلفة وكيف أن الفتاوى قد

تكـــون أكثـــر تيســـيرًا في بعـــض العصـــور وأكثـــر تشـــديدًا في أوقـــات أخـــرى بنـــاء على الظروف والمستجدات.

الاختلافـــات الفقهيـــة: يتنـــاول الكتـــاب الفـــروق بـــين الآراء الفقهيـــة المتنوعـــة في المـــدارس الفقهيـــة الكـــبرى ومـــدى تأثيرهـــا في إصـــدار الفتـــاوى المتعلقـــة بمســـائل معينة.

٣. استنباط قواعد مرنة تواكب تطورات العصر:

إيجـــاد التـــوازن بـــين التيســـير والتشـــديد: أحـــد أهـــداف الكتـــاب هـــو اســـتنباط قواعـــد فقهيـــة تتـــيح للمفـــتي التـــوازن بـــين التيســـير في المســـائل الـــتي تقتضـــي التخفيف و التشديد في المسائل التي تتطلب الحذر والتمسك بالثوابت.

القواعـــد الفقهيـــة المتجـــددة: وضـــع قواعـــد مرنـــة يمكـــن للمفـــتي تطبيقهـــا بنـــاءً علـــى الاحتياجـــات المعاصـــرة، مثـــل مســـائل التكنولوجيـــا الحديثـــة، الاقتصـــاد الإســـلامي، والسياســـة المعاصـــرة، مـــع مراعـــاة الظـــروف المـــتغيرة والاحتياجـــات المستجدة.

٤. تحقيق التيسير بما لا يضر بالثوابت الشرعية:

تحقيـــق مصـــلحة المســـلمين: يهـــدف الكتـــاب إلى تحليـــل كيـــف يمكـــن للتيســـير أن يخـــدم مصـــالح المســـلمين في العصـــر الحـــديث مـــع الحفـــاظ علـــى ســـلامة الشـــريعة، دون التفـــريط في الثوابـــت أو التـــأثر بالضـــغوط الاجتماعيـــة أو الثقافية.

الاحتفاظ بالهوية الإسلامية: الكتاب يتطرق إلى كيفية تحقيق التيسير في الفتوى دون التنازل عن القيم الدينية أو المبادئ الإسلامية الأساسية، من خلال استنباط أحكام تتسم بالمرونة في تطبيق النصوص.

٥. تحديد معايير واضحة للمفتي في اتخاذ القرار الفقهي:

وضع معايير دقيقة: يعكف الكتاب على تحديد معايير واضحة تساعد المفتي في اتخاذ قراراته الفقهية في ضوء ما يتطلبه العصر. يتضمن ذلك مراعاة الضرورات، موازنة المصالح والمفاسد، الوضع الاجتماعي للمستفتين، وغيرها من العوامل.

المرجعية العلمية: التأكيد على ضرورة الاستناد إلى قواعد علمية سليمة وأدلة شرعية واضحة في تحديد ما إذا كان ينبغي التيسير أو التشديد في مسألة معينة.

٦. تقديم رؤية شاملة لظاهرة التيسير والتشديد من خلال فقه المقاصد:

الاستفادة من فقه المقاصد: الكتاب يعتمد على فقه المقاصد في دراسة ظاهرة التيسير والتشديد، من خلال تحليل كيفية تحقيق المقاصد الكبرى للشريعة مثل حفظ النفس، الدين، العقل، المال، والنسل، مع تطبيق ذلك على قضايا فقهية معاصرة.

دور الفتوى في تحصين المجتمع: سيسعى الكتاب إلى تقديم رؤية تفصيلية حول دور الفتوى في تحصين المجتمع المسلم من الفتن الفكرية

والاجتماعية، من خلال الموازنة بين التيسير في الحكم وبين الحفاظ على ثوابت الشريعة.

٧. التفاعل مع التحديات المعاصرة:

مواجهة التحديات المعاصرة: الكتاب يسعى إلى تقديم إجابات عملية لأسئلة معاصرة، مثل كيفية التعامل مع التكنولوجيا و الاقتصاد العالمي، وكيفية إصدار فتاوى تراعي هذه التحديات دون التنازل عن المبادئ الشرعية.

مواكبة التطور الفقهي: التأكيد على ضرورة التفاعل مع التطورات المعرفية والفكرية، وضمان أن الفتاوى تواكب التغييرات العالمية مع الحفاظ على الثوابت الدينية.

٨. تشجيع التجديد الفقهي المؤصل:

التجديد الفقهي وفقًا للشريعة: يسعى الكتاب إلى تشجيع التجديد الفقهي المرتكز على أصول الشريعة، بحيث يكون التيسير و التشديد مرهونين بالقدرة على تجديد الاجتهاد الفقهي في المسائل المستجدة، مع مراعاة الواقع ومتطلباته.

الفصل الأول: مفهوم الفتوى وأهمية دور المفتي

١. مفهوم الفتوى

الفتوى في الشريعة الإسلامية هي إجابة عن مسألة شرعية تطرأ على مسلم أو على المجتمع المسلم، وذلك من خلال استناد المفتي إلى الأدلة الشرعية من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس، والمصالح المرسلة، وفقًا للمنهج الفقهي الذي يعتمده. الفتوى ليست مجرد بيان حكم، بل هي توجيه ديني يساعد المسلم على فهم حكم الشريعة في سياق الواقع المعاصر.

الفتوى تتعلق بكل ما يهم المسلم من عبادات، معاملات، أحوال شخصية، وقضايا معاصرة. كما أنها تستند إلى الاجتهاد في كثير من الأحيان، حيث يتطلب الأمر فهم النصوص الشرعية وتحليلها في ضوء ظروف العصر وحاجات المجتمع.

٢. أهمية دور المفتي

المفتي هو المرشد الديني الذي يتولى إصدار الفتاوى، ويُعتبر في الشريعة الإسلامية شخصًا مؤهلًا علميًا وأخلاقيًا للقيام بهذه المهمة الكبيرة. ويتوقف دور المفتي على:

١. الاستناد إلى الشريعة الإسلامية

المفتي ينبغي أن يكون على دراية تامة بأدلة الشريعة (القرآن والسنة) وفهمها على وجه صحيح، مع القدرة على التفسير الصحيح والموافقة

للأدلة الشرعية. كما يتعين عليه أن يستند إلى القواعد الفقهية ومقاصد الشريعة، حتى يصدر فتوى صائبة تراعي مصالح الناس وتحفظ الدين.

٢. تقديم الحلول الشرعية

دور المفتي ليس فقط في تحديد حكم شرعي ثابت، بل يجب أن يقدم حلولًا عملية تراعي الواقع المعاصر و حاجات الناس، وذلك من خلال اجتهاد يُسهم في تحديد أطر شرعية للحياة اليومية، مثل قضايا التجارة الإلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك المسائل الطبية المستجدة.

٣ . التحقيق بين الثوابت والمتغيرات

المفتي يجب أن يكون حريصًا على مراعاة التراث الفقهي الموروث من العلماء السابقين، وفي نفس الوقت يجب أن يكون لديه قدرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة قراءة النصوص الشرعية بما يتناسب مع الوضع المعاصر. وهذا يتطلب منه مرونة عقلية وفتوحًا فكريًا، بحيث لا ينحاز للتشدد في فتاويه ولا يفرط في التيسير.

٤. الإرشاد والتوجيه

دور المفتي يتجاوز إصدار الفتاوى إلى الإرشاد والتوجيه للمسلمين في كيفية التعامل مع الفتاوى في حياتهم اليومية. يجب أن يوضح للمستفتين حكمة الشريعة في إصدار الأحكام، ويحثهم على اتباع الطرق الصحيحة في الالتزام بها، مشيرًا إلى مصلحة الفرد والمجتمع.

٥. حفظ استقرار المجتمع المسلم

إصدار الفتوى له دور كبير في حفظ استقرار المجتمع وحمايته من الفتن والتضليل، حيث يعين المفتي على تحقيق العدالة وتنظيم شؤون المسلمين في الحياة اليومية. وذلك من خلال تيسير الأحكام في المسائل التي تكون مبهمة أو تحتاج إلى إجابات عاجلة بما يحقق مصلحة المسلمين في زمنهم.

٣. أدوات المفتي في إصدار الفتاوى

المفتي يعتمد على مجموعة من الأدوات الشرعية التي تسهم في إصدار الفتوى:

القرآن الكريم: هو المصدر الأول والأهم في استخراج الأحكام الشرعية.

السنة النبوية: تُكمل القرآن الكريم وتبين معانيه.

الإجماع: إذا كان هناك توافق بين العلماء في مسألة معينة، يكون الإجماع حجة شرعية.

القياس: عندما لا نجد نصًا صريحًا في القرآن أو السنة، نلجأ إلى القياس استنادًا إلى مشابهة الحكم.

المصلحة المرسلة: وتُعنى بمراعاة المصلحة العامة في مسائل لا نص فيها، مثل قضايا الشؤون الاجتماعية.

٤. المفتي والمجتمع:

دور المفتي في المجتمع الإسلامي ليس مقتصرًا على الأفراد، بل يتعدى إلى التوجيه الاجتماعي، إذ أن المجتمع بحاجة إلى أن يكون له مرشد ديني ينير له الطريق في المسائل المتشابكة، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي قد تتطلب فتاوى في مجالات جديدة لم تكن معروفة في الأزمان السابقة.

التعامل مع القضايا المعاصرة: مثل القضايا الاقتصادية المعاصرة، والتحديات التي تطرأ على الحقوق الفردية والجماعية، كما في مسائل مثل حقوق المرأة، التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، العمل في المؤسسات المالية، أحكام الأدوية الحديثة.

الفصل الأول يبرز أن مفهوم الفتوى في الشريعة الإسلامية يتعدى كونه مجرد بيان لحكم شرعي، بل هو عملية اجتهادية متكاملة تعتمد على فهم نصوص الشريعة، وتوجيه المسلمين في حياتهم العملية. دور المفتي يتطلب أن يكون عالمًا، حكيمًا، و مؤهلًا ليعطي إجابات صحيحة تراعي الظروف المعاصرة، وتحفظ استقرار المجتمع المسلم.

شروط المفتي

المفتي هو الشخص المكلف بإصدار الفتاوى في مسائل الشريعة الإسلامية، ويجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط العلمية والأخلاقية لضمان صحة الفتوى التي يصدرها. هذه الشروط يمكن تقسيمها إلى شروط علمية وأخلاقية وعملية، وذلك لضمان دقة الفتوى واستجابتها للواقع المعاصر مع الحفاظ على ثوابت الشريعة.

١. الشروط العلمية

الشروط العلمية هي من أهم الأسس التي ينبغي أن يتحلى بها المفتي، ويشمل ذلك:

١. التمكن من علوم الشريعة

المفتي يجب أن يكون عالمًا بالشريعة الإسلامية، بحيث يكون قد درس القرآن الكريم و السنة النبوية و الفقه بشكل واسع، ويكون لديه دراية دقيقة بمصادر الشريعة من حيث:

القرآن الكريم: حفظه وفهمه وتفسيره.

السنة النبوية: معرفة الحديث الشريف، صحته، وضوابط التخريج.

الإجماع والقياس: فهم متى يُستند إلى الإجماع وما هي ضوابط القياس الشرعي.

علـــم المقاصـــد: دراســـة مقاصـــد الشـــريعة العليـــا مثـــل حفـــظ الـــدين، الـــنفس، المال، والعقل.

٢. الإلمام بالعلوم الأخرى

من المهم أيضًا أن يكون المفتي ملمًا بالعلوم المتصلة بالشريعة مثل:

علـــم أصـــول الفقـــه: فهـــم القواعـــد الأساســـية الـــتي تُســـتخرج منهـــا الأحكـــام الشرعية.

اللغـــة العربيـــة: الـــتمكن مـــن اللغـــة العربيـــة لفهـــم النصـــوص الشـــرعية بشـــكل دقيق، واستخراج المعاني من الآيات والأحاديث.

علـــم الحـــديث: دراســـة صـــحيح الحـــديث، حســـن الحـــديث، وضـــعيف الحديث، وكيفية تطبيقها في الفتاوى.

علـــم الفقـــه المقـــارن: معرفـــة المـــذاهب الفقهيـــة المختلفـــة، وهـــذا يســـاعد علـــى إصدار فتوى تراعي الاختلافات الفقهية بين المذاهب.

٣. القدرة على الاجتهاد

يجـــب أن يكـــون المفـــتي قـــادرًا علـــى الاجتهـــاد في المســـائل الـــتي لا نـــص فيهـــا، أي اســـتنباط الأحكـــام الشـــرعية بنـــاءً علـــى المقاصـــد الشـــرعية و الواقـــع المعاصـــر، مما يقتضي منه فهمًا عميقًا للأدلة الشرعية والقدرة على الاستنباط.

٢. الشروط الأخلاقية

المفتي يجب أن يتمتع بعدد من الصفات الأخلاقية التي تؤثر بشكل كبير في نزاهة الفتوى وصحتها، مثل:

١. الورع والتقوى

المفتي يجب أن يتحلى بالتقوى و الورع، فلا يكون دافع إجابته للفتوى هو الهوى الشخصي أو التأثر بالضغوط الخارجية، بل يكون هدفه الأول إرضاء الله و خدمة الأمة الإسلامية.

٢. الصدق والأمانة

يجب أن يكون المفتي صادقًا وأمينًا في نقل حكم الشرع، فلا يفتئ بحكم لم يثبت دليل عليه، ويجب أن يتحلى بالأمانة في أداء وظيفته وأن يراعي مصالح المسلمين.

٣. العدالة

يجب أن يكون المفتي عادلًا في إصدار فتواه، بحيث لا ينحاز لأي فئة أو طرف دون الآخر. العدالة تعني أن يكون المفتي متجردًا عن الانتماءات الحزبية أو الطائفية، وأن يكون حكمه قائمًا على الحق والعدل.

٤. الصدق مع النفس

المفتي يجب أن يكون صريحاً مع نفسه في قدراته، فلا يصدر فتوى في مسألة ليس لديه إلمام كامل بها. عليه أن يكون أمينًا مع نفسه وألا يتردد في الاعتراف بجهله في بعض المسائل ويطلب المشورة إن لزم الأمر.

٣. الشروط العملية

هناك أيضًا مجموعة من الشروط العملية التي ينبغي أن يراعيها المفتي أثناء أداء عمله، وهذه تشمل:

١. التفرغ للفتوى

من المهم أن يكون المفتي متفرغًا تمامًا لمهام الفتوى، بحيث يكون لديه الوقت الكافي للبحث والاطلاع، ودراسة المسائل المتجددة بشكل دقيق. التفرغ يساعده في أداء مهمته بصدق واحتراف.

٢. القدرة على التعامل مع قضايا معاصرة

المفتي يجب أن يكون قادرًا على التعامل مع التحديات المعاصرة التي تطرأ على المجتمعات الإسلامية. وهذا يتطلب منه معرفة القضايا الحديثة التي لم تكن معروفة في العصور السابقة، مثل التكنولوجيا، الاقتصاد، السياسة المعاصرة، وغيرها.

٣. الاستعانة بالمراجع الفقهية المعتبرة

على المفتي أن يكون لديه الوصول إلى المراجع الفقهية المعتبرة والكتب التي تحتوي على اجتهادات العلماء والمحدثين المعاصرين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يطلع على الآراء الفقهية المختلفة ليستطيع إصدار فتوى متوازنة.

٤. القدرة على التواصل مع المجتمع

المفتي يجب أن يكون قادرًا على التواصل مع المجتمع وفهم احتياجاته ومتطلباته، بحيث تكون فتواه متوافقة مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمستفتين. ينبغي أن يكون المفتي شخصًا ذا قدرة على الحوار مع مختلف فئات المجتمع.

٥. الحيادية والاستقلالية

المفتي يجب أن يتمتع بالحيادية و الاستقلالية في إصداره للفتاوى، بحيث لا يكون عرضة لأي ضغوط من أطراف خارجية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

إن شروط المفتي ليست محض متطلبات نظرية بل هي أساس لضمان دقة الفتوى وسلامتها. المفتي الذي يمتلك هذه الشروط سيكون قادرًا على أداء مهمته على أكمل وجه، وستكون فتاويه أكثر تأثيرًا في حياة الأفراد والمجتمعات الإسلامية.

أهمية الفتوى في المجتمع

الفتوى تلعب دورًا محوريًا في حياة المسلمين، فهي لا تقتصر على إبلاغ الأحكام الشرعية فحسب، بل تمتد لتشمل توجيه الأفراد والمجتمعات نحو تحقيق مقاصد الشريعة، وضمان استقرار الحياة الاجتماعية وفقًا لما يرضي الله عز وجل. إليك بعض النقاط التي تبين أهمية الفتوى في المجتمع الإسلامي:

١. توجيه المسلمين في مسائل الدين والدنيا

الفتوى تعتبر مصدرًا إرشاديًا للمسلمين في مسائل حياتهم اليومية. من خلال الفتاوى، يتمكن المسلمون من معرفة الحكم الشرعي في العديد من القضايا المتعلقة بالعقيدة، والعبادات، والمعاملات، والأسرة، والمجتمع، مثل:

العبادات: كيفية أداء الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج.

المعاملات: أحكام البيع، الشراء، القروض، التأمين.

الأحوال الشخصية: الطلاق، الزواج، الميراث.

المسائل المعاصرة: مثل التعامل مع القضايا الاقتصادية الحديثة، والحقوق السياسية، والمواضيع الطبية.

٢. ضمان استقرار المجتمع وحفظ النظام

تعتبر الفتاوى أحد الركائز المهمة لضمان استقرار المجتمع المسلم، لأنها توفر إجابات شرعية في المسائل التي قد تؤدي إلى التنازع أو الجهل. الفتوى تعمل على تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات بما يحقق العدالة ويسهم في تعزيز الأمن الاجتماعي. من خلال إصدار الأحكام الشرعية، يتمكن المفتي من إطفاء الخلافات، و ترسيخ الانسجام بين الناس، وبذلك تسهم الفتوى في حفظ النظام الاجتماعي.

٣. حفظ الشريعة الإسلامية وضمان التطبيق الصحيح للأحكام

من خلال الفتاوى، يتم حفظ الشريعة وضمان التطبيق الصحيح لأحكامها على مستوى الأفراد والمجتمع. الفتوى تعد آلية لتفسير النصوص الشرعية، مثل القرآن الكريم والسنة النبوية، بما يتلاءم مع الظروف والواقع المعاصر. فعندما تصدر الفتوى، فإنها تضمن أن المسلمين يعملون وفقًا لما يرضي الله عز وجل، مما يحفظ الثوابت الدينية في حياة الناس.

٤. التيسير على الناس في حياتهم اليومية

من خلال الفتاوى، يمكن التيسير على الناس في شؤون حياتهم بما يتوافق مع مقاصد الشريعة. قد يكون هناك مواقف جديدة أو مستجدة تحتاج إلى اجتهاد في تطبيق الأحكام الشرعية. المفتي الذي يفهم الواقع ويسعى إلى تيسير الحكم الشرعي يكون له دور أساسي في تسهيل حياة المسلمين وعدم تحميلهم أعباءً ثقيلة. التيسير يعكس رحمة الشريعة الإسلامية وهدفها في التخفيف على المسلمين.

٥. إيضاح المقاصد الشرعية وتعزيز الفهم الصحيح للشريعة

الفتوى تساعد على إيضاح المقاصد الشرعية التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الإنسان، سواء كان ذلك في الحفاظ على الدين، النفس، المال، أو العرض. من خلال الفتاوى، يتم توعية المسلمين بمقاصد الشريعة، وبالتالي يمكن للمجتمع أن يتبع التوجيهات الصحيحة التي تتوافق مع العدالة والمساواة، مما يساهم في تحقيق العيش الكريم في إطار الإسلام.

٦. تقوية الهوية الدينية

تساهم الفتاوى في تعزيز الهوية الدينية للمجتمع المسلم، من خلال تذكير المسلمين بقيم دينهم، و توجيههم نحو الالتزام بأحكام الشريعة. في بيئات متنوعة ثقافيًا، تعمل الفتوى على ترسيخ المبادئ الإسلامية في نفوس الأفراد، و حمايتهم من الانحرافات الفكرية والشرعية التي قد تطرأ في المجتمع المعاصر.

٧. الفتوى في مواجهة التحديات المعاصرة

في ظل التطورات المتسارعة في العصر الحديث، تواجه المجتمعات الإسلامية العديد من التحديات الجديدة التي لم تكن موجودة في العصور السابقة، مثل الوسائل الإعلامية الحديثة، العلوم الطبية، و القضايا الاقتصادية المعقدة. الفتوى تلعب دورًا أساسيًا في إعطاء حلول شرعية لهذه المسائل، من خلال الاجتهاد الشرعي الذي يوازن بين النصوص الثابتة والتغيرات الحديثة. يساهم هذا في مواكبة تطور الحياة مع الحفاظ على الأسس الدينية.

٨. الوقاية من الفتن والانحرافات الفكرية

الفتوى لها دور مهم في الوقاية من الفتن، حيث يمكن أن تساهم في إزالة اللبس الذي قد يؤدي إلى اختلافات مذهبية أو فكرية. من خلال الإجابة على المسائل المستجدة وتوضيح الفهم الصحيح للشريعة، فإن الفتوى تساهم في منع انتشار الأفكار الهدامة التي قد تضر بالمجتمع الإسلامي وتؤدي إلى الانقسامات بين أفراده.

٩. تعزيز التواصل بين العلماء والمجتمع

الفتوى تساهم في تعزيز التواصل بين علماء الشريعة والمجتمع. المفتي يُعد حلقة وصل بين المجتمع وبين الفهم العميق للدين، حيث يقوم بنقل الرسالة العلمية من العلماء إلى الناس، ويعمل على نشر الثقافة الدينية بما يتناسب مع فهم الناس وحاجاتهم. هذه التواصل يعزز من الاستقرار الفكري والتوجيه الصحيح للأمة.

١٠. دور الفتوى في حماية حقوق الأفراد

الفتوى تلعب دورًا حيويًا في حماية حقوق الأفراد، خاصة في المجالات المتعلقة بالحقوق الشخصية مثل الزواج والطلاق، والميراث، و الحقوق المالية. المفتي يعين المسلمين في حفظ حقوقهم الشرعية، مما يساهم في تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد داخل المجتمع.

إن أهمية الفتوى في المجتمع الإسلامي تبرز في توجيه الناس نحو الحق والصواب، وضمان تطبيق الشريعة بما يحقق العدالة والمساواة. الفتوى

تساعد المسلمين على التكيف مع مستجدات الحياة، و تحقيق التوازن بين الثوابت الشرعية و الواقع المعاصر. من خلال الفتوى، يتم الحفاظ على استقرار المجتمع وحماية حقوق الأفراد، وتعزيز الهوية الدينية للأمة الإسلامية.

الفصل الثاني: مفهوم التيسير

ما المقصود بالتيسير في الفتوى؟

التيسير في الفتوى هو التسهيل على الناس في فهم الأحكام الشرعية وتنفيذها، بما يتناسب مع الواقع و الظروف المحيطة، مع الحفاظ على ثوابت الشريعة ومقاصدها الأساسية. ومن منظور سلفي، يتسم التيسير بكونه متوازنًا، لا يخل بالأحكام الشرعية ولا يتجاوز حدود ما حدده النص الشرعي، وإنما يكون في إطار المصلحة العامة التي تهدف إلى حفظ الدين، النفس، والعقل، وكذلك التخفيف عن الناس في حدود ما يسمح به الشرع.

١. التيسير في السنة النبوية

لقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على التيسير في الدين، حيث قال: "يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا" (رواه البخاري).

هذا الحديث يعكس دعوة لتبسيط الدين و إزالة الصعوبات التي قد تقف أمام الناس في سبيل الالتزام بأحكام الشريعة. وقد ورد في حديث آخر: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه" (رواه البخاري).

تلك الأحاديث تشير إلى أن التيسير هو منهج النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوة إلى الله، وفي إرشاد الناس إلى ما يعينهم على ممارسة دينهم بيسر وسهولة، بعيدًا عن التشديد.

٢. التيسير في الفتوى: التوازن بين النصوص الشرعية والواقع المعاصر

التيسير لا يعني التساهل أو التفريط في الأحكام الشرعية، بل يعني تطبيق الشريعة بحكمة بما يتناسب مع الزمن والمكان، مع مراعاة مصالح الناس وأحوالهم.

على سبيل المثال، عندما يعاني الأفراد من صعوبات معينة في العبادات، كالصلاة أو الصيام، قد يُستحسن التيسير في التطبيق، مثل التخفيف في شروط الوضوء أو التسهيل في أداء الصلاة إذا كان الشخص يعاني من مرض أو عذر شرعي.

٣. المفهوم التيسير

التيسير يرتكز على التزام الشريعة بمرونة ضمن حدود النصوص. فالسلفيون يرون أن الشريعة الإسلامية جاءت رحمةً للناس، وهي شريعة وسطية لا تفرط ولا تشدد. فالتيسير لا يعني التجاوز عن النصوص الشرعية أو الإجحاف بحقوق الناس، بل هو إزالة العسر عن الناس ما دام ذلك لا يتعارض مع مقاصد الشريعة وأهدافها.

٤. المرونة في فهم النصوص الشرعية

التيسير يعتمد على فهم دقيق للنصوص و مراعاة الواقع :

فهم النصوص: يجب على المفتي أن يكون حريصًا على فهم النصوص الشرعية في سياقها الصحيح، ويُفسرها في ضوء الظروف المعاصرة دون تجاوز للأحكام.

مراعاة الواقع: يُشترط أن تكون الفتوى مبنية على واقع الناس، فلا تُفرَض أحكام غير عملية أو شاقة عليهم.

٥. أمثلة على التيسير في الفتوى

التيسير يظهر في الفتوى في بعض القضايا مثل:

التخفيف في الصلاة للمريض: يمكن التيسير للمريض بأن يُصلي قاعدًا أو في وضع يسير عليه، حسب قدرته.

إجازة الصيام للمسافر: يجوز للمسافر أن يفطر في رمضان بشرط أن يكون السفر شرعيًا، وهو من باب التيسير في السفر.

التساهل في القضايا المالية: مثل الإعفاء من الزكاة في حالات الشدة أو الفقر المدقع، بما يحقق العدالة الاجتماعية.

٦. التيسير في الفتوى بين الجواز والحظر

البعض لا يرون التيسير على إطلاقه أو بناءً على رغبات الأفراد أو لابتكار تفسيرات جديدة للنصوص. بل يرون أن التيسير هو حكم شرعي يتم وفقًا

لما ورد في الكتاب والسنة، ولا يجوز الانتقاص من الأحكام الشرعية أو تحريفها بدعوى التيسير. فالتيسير هنا هو مرونة في التطبيق، مع التأكد من أن الأحكام لا تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

٧. الفرق بين التيسير والتساهل

من المهم التفريق بين التيسير والتساهل:

التيسير: هو تطبيق الشريعة مع مراعاة الواقع ومقاصد الشريعة، دون إخلال بالقيم الإسلامية.

التساهل: هو تقليص الشريعة أو تجاوز النصوص بغرض التخفيف، دون اعتبار لمقاصد الشريعة أو النصوص الشرعية الثابتة.

خلاصة القول:

التيسير في الفتوى، هو المرونة في تطبيق الأحكام الشرعية بما يتوافق مع الظروف والواقع المعاصر، مع المحافظة على ثوابت الشريعة. التيسير لا يعني التساهل أو التجاوز عن الأحكام الشرعية، بل هو إزالة الصعوبات والتخفيف في حدود ما يوافق مراد الله عز وجل.

أهمية التيسير في التخفيف على المسلمين في مختلف القضايا الشرعية

التيسير في الفتوى يعد من المبادئ الأساسية التي قامت عليها الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى تخفيف العبء عن المسلمين وتيسير سبل العيش بما يتناسب مع ظروفهم وأحوالهم. هذا التيسير لا يعني التهاون أو التفريط في الدين، بل هو تطبيق حكيم للأحكام الشرعية يراعي الفروق

الفردية والزمان والمكان. من خلال هذا الفصل، سنتناول أهمية التيسير في التخفيف على المسلمين في مختلف القضايا الشرعية:

١. تيسير العبادة:

العبادات هي عماد الدين، ولكن قد يواجه المسلمون ظروفًا صعبة قد تعيقهم عن أداء العبادة بشكلها الكامل، مثل المرض أو السفر أو العمل الشاق. فالتيسير هنا يمكن أن يظهر في العديد من القضايا مثل:

الصلاة: يمكن للمسلم أن يصلي قاعدًا أو على جنبه إذا كان مريضًا أو عاجزًا عن الوقوف.

الصيام: يسمح للمريض والمسافر بأن يفطروا في رمضان ويقضوا الأيام في وقت لاحق.

الزكاة: يمكن أن تُستثنى بعض الحالات التي تمر بأوقات صعبة من دفع الزكاة أو تخفيض مقدارها بما يتماشى مع وضعهم المالي.

٢. التيسير في المعاملات المالية:

في الشريعة الإسلامية، تُعد المعاملات المالية من المجالات التي يظهر فيها التيسير بشكل واضح. مثل:

الربا: حرم الإسلام الربا ولكن مع التيسير والتخفيف تم التأكيد على ضرورة الإعفاء من الفوائد الربوية في الحالات التي يحتاج فيها المسلمون إلى الأموال بشكل طارئ.

الـديون: يمكـن للمسـلم الـذي يقـع في ضـائقة ماليـة أن يُمـنح أجلًـا أو تخفيفًـا في السداد مع مراعاة ظروفه الخاصة.

البيـع والشـراء: يسـعى التيسـير في التعـاملات التجاريـة إلى ضـمان العدالـة و المساواة بين الأطراف، مما يؤدي إلى تفادي الاستغلال.

٣. التيسير في القضايا الأسرية:

في قضـايا الـزواج والطـلاق، يمكـن للتيسـير أن يكـون لـه دور كـبير في تسـهيل الحياة الزوجية وحل النزاعات. على سبيل المثال:

النكـاح: يسـمح التيسـير بتسـهيل شـروط الـزواج مثـل المهـر والموافقـة البسـيطة التي تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

الطـلاق: مـن خـلال التيسـير في الأمـور المتعلقـة بـالطلاق، يمكـن تقـديم حلـول تحترم حقوق الطرفين وتضمن العدالة دون تشدد.

٤. التيسير في القضايا العقائدية:

الفتـوى والتيسـير في الأمـور العقائديـة تسـاعد المسـلمين علـى الفهـم السـليم لدينهم وتجنب الوقوع في التطرف أو الشكوك. فعلى سبيل المثال:

المسـائل الخلافيـة: في قضـايا فقهيـة مثـل الاخـتلاف في الـرأي بـين العلمـاء حـول بعـض المسـائل، يـتم التيسـير بالاعتمـاد علـى الـرأي الـذي يتفـق مـع مصلحة المسلمين في الوقت الحالي.

الاعتقـــاد والتيســـير: إذا واجـــه المســـلم مشـــكلة في فهـــم بعـــض المفـــاهيم الدينيـــة، يمكـــن أن يُيســـر لـــه علمـــاء الـــدين مـــن خـــلال التفســـير المبســـط والواضـــح الذي لا يعكر صفو عقيدته.

٥. تيسير القضايا الاجتماعية:

في القضـــايا الاجتماعيـــة مثـــل الحيـــاة اليوميـــة والضـــغط الاجتمـــاعي، يمكـــن للتيســـير أن يســـاعد علـــى التعامـــل مـــع التحـــديات الـــتي يواجههـــا المســـلمون في حياتهم العملية دون الإخلال بالأخلاق الإسلامية.

مســـاعدة الفقـــراء والمحتـــاجين: التيســـير في الفتـــوى يســـاهم في تحقيـــق العدالـــة الاجتماعيـــة مـــن خـــلال إعطـــاء توجيهـــات للتصـــدق أو تقـــديم المســـاعدات بشـــكل يناسب الحاجة والمقدرة.

٦. الابتعاد عن التشدد:

أحـــد الجوانـــب المهمـــة للتيســـير هـــو الابتعـــاد عـــن التشـــدد في تطبيـــق الشـــريعة، فالتيســـير يحفـــظ للنـــاس راحـــتهم النفســـية والروحيـــة ولا يجعلـــهم يشـــعرون بالعجز أو الفشل في الالتزام بأحكام الله عز وجل.

الفتـــوى الـــتي تراعـــي التيســـير تعتـــبر وســـيلة لحمايـــة النـــاس مـــن الإفـــراط في الشـــروط الـــتي قـــد تكـــون مُرهقـــة لهـــم، ممـــا يـــؤدي إلى تســـوية وتســـهيل تطبيـــق الشريعة الإسلامية على حياتهم اليومية.

٧. التيسير في الزمان والمكان:

الفتوى التي تتسم بالتيسير لا تقتصر فقط على التخفيف من الشروط الشرعية في الحالات الطارئة، بل تكون أيضًا مرنة بما يتناسب مع الزمان و المكان. فالأوقات والأماكن تختلف وتُستجد فيها ظروف جديدة لم تكن موجودة في الماضي، مما يقتضي ضرورة تيسير الفتاوى لتناسب هذه التحولات.

خلاصة القول:

أهمية التيسير في التخفيف على المسلمين تكمن في تحقيق مقاصد الشريعة بشكل يتناسب مع الواقع المعاصر، مع الحفاظ على توازن بين التيسير والتشديد بحيث لا يُخل بالتزام المسلم بتعاليم دينه. التيسير يساعد على إزالة العوائق التي قد تواجه المسلم في حياته اليومية، مما يجعله قادرًا على مواصلة عباداته وحياته الاجتماعية بيسر وراحة.

مفهوم التشديد في الفتوى

التشديد في الفتوى هو إصدار حكم شرعي يتسم بالصرامة والتمسك الدقيق بالنصوص الشرعية، بحيث يتم تطبيقها بأعلى درجات الحزم، دون التخفيف أو التيسير في الظروف التي قد يتطلب فيها ذلك. وهذا النوع من الفتوى قد يراعي الالتزام الصارم بالأحكام الشرعية وفقًا لما ورد في القرآن والسنة، في الوقت الذي يتطلب فيه الواقع أو الظروف التخفيف أو التيسير. وفي بعض الأحيان، يُمكن أن يُفهم التشديد على أنه عدم مرونة

في التعامل مع الظروف المتغيرة التي قد تكون في حاجة إلى حلول أكثر توافقًا مع الحاجة اليومية للمسلمين.

تعريف التشديد في الفتوى:

التشدد في الفتوى هو تطبيق الحكم الشرعي بشكل يتسم بالصرامة، ويشمل عدم التخفيف أو التسهيل حتى في الحالات التي قد تكون فيها هناك حاجة للتيسير.

قد يكون التشديد ناتجًا عن تمسك صارم بالنصوص الشرعية وعدم التفريط فيها، وذلك عندما تكون الأحكام واضحة ولا تقبل الاجتهاد أو التيسير.

التشديد قد يظهر أيضًا في حالات التحفظ على الفتاوى التي قد تكون معرضة لتأويلات تفضي إلى مخالفات شرعية.

التشديد قد يتعلق بنواحي فقهية معينة مثل الطهارة، الصلاة، الزكاة، والمعاملات، حيث يتم التأكيد على التطبيق الدقيق للأحكام دون مرونة.

أسباب التشديد في الفتوى:

التمسك بالنصوص الشرعية: قد يتخذ المفتي هذا الموقف عندما يكون الحكم الشرعي في المسألة واضحًا من القرآن أو السنة، حيث لا يمكن التنازل عن تطبيقه تحت أي ظرف.

حماية الشريعة من التلاعب: في بعض الأحيان، يكون التشديد ضرورة لحماية الأحكام الشرعية من أي محاولة لتغيير أو تلاعب بها بسبب المصلحة الشخصية أو المفاهيم الخاطئة.

الحرص على تحقيق المقاصد الشرعية: قد يتبنى المفتي التشديد في الفتوى إذا كانت المسألة تؤثر على حفظ الدين أو النفس أو الأسرة أو المجتمع بشكل كبير.

منع التجاوزات والفتن: في بعض الحالات، قد يكون التشديد ضروريًا لمنع الفتن أو البدع التي قد تظهر بسبب تساهل البعض في تطبيق بعض الأحكام.

أثر التشديد في الفتوى:

التشديد قد يؤدي إلى عزوف بعض الناس عن الالتزام بالأحكام الشرعية بسبب صعوبة تطبيقها أو قسوتها، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الإحباط أو التساهل في فتاوى أخرى.

التشديد قد يزيد من التزام بعض الأفراد الذين يسعون إلى إظهار الإخلاص الشديد للدين والتأكيد على صحة تطبيق الأحكام الشرعية.

في بعض الحالات، قد يؤدي التشديد إلى إثارة الجدل بين العلماء والفقهاء حول الحاجة إلى مزيد من المرونة أو التيسير في بعض الأمور.

خلاصة القول:

التشديد في الفتوى هو إصدار الأحكام الشرعية بناءً على النصوص الدينية بشكل صارم، مع الحفاظ على عدم التنازل أو التيسير حتى في الحالات التي قد تقتضي ذلك. يهدف هذا التشديد في الكثير من الأحيان إلى حماية الدين وضمان الالتزام الصارم بالأحكام الشرعية، ولكن يجب أن

يتم بحذر بحيث لا يؤدي إلى تعسير الحياة على المسلمين أو إبعادهم عن تعاليم دينهم.

مواقف الفقهاء من التشديد في بعض المسائل وضرورته في بعض الأحيان

التشديد في الفتوى، كما ذكرنا سابقًا، يُعني اتخاذ موقف صارم فيما يتعلق بتطبيق الأحكام الشرعية، والذي قد يكون ضروريًا في بعض الحالات لضمان الالتزام الصارم بالأحكام الدينية. لكن، كما أن هناك حالات قد تقتضي التيسير، فهناك أيضًا حالات تتطلب التشديد للحفاظ على مقاصد الشريعة ومنع الوقوع في البدع أو الفتن.

لقد كانت آراء الفقهاء حول التشديد متنوعة، وقد برزت هذه المواقف بشكل واضح في عدة مسائل فقهية، نعرض بعضها فيما يلي:

١. التشديد في مسائل العبادة:

الوضوء والصلاة: في مسألة الطهارة والصلاة، هناك تباين في المواقف حول التشديد، حيث يتمسك الفقهاء بضرورة إتمام الوضوء بشكل كامل، مثل غسل الأعضاء الثلاثة دون التهاون. في هذا السياق، يرى الفقهاء أن أي تخفيف أو تجاوز في أداء العبادة قد يؤدي إلى خلل في صحة الصلاة أو الوضوء.

مثال: الشافعية في بعض فتاويهم يشددون على غسل الأقدام بالكامل في الوضوء، بينما بعض الفقهاء الآخرين قد يتساهلون في حال وجود مشقة.

٢. التشديد في مسائل الطلاق:

في قضية الطلاق، يرى بعض الفقهاء أن هناك تشديدًا ضروريًا في بعض الحالات لتجنب تلاعب الناس في مسألة الزواج والطلاق.

مثال: الطلاق الثلاثي في مجلس واحد يُعد محرمًا ومخالفًا لما جاء في السنة، حيث يتشدد الفقهاء في مثل هذه المسائل للحفاظ على الاستقرار الأسري وعدم استخدام الطلاق كأداة للتهديد أو الضغط.

٣. التشديد في مسائل الحدود:

الزنا: في قضية الزنا، يرى الفقهاء أن التشديد في تطبيق حد الزنا أمر ضروري في بعض الحالات لضمان حفظ الأعراض ومنع الوقوع في الفاحشة.

مثال: عندما يأتي الزنا بشكل علني أو في حال كانت الأدلة قوية وواضحة، يتشدد الفقهاء في تطبيق الحد.

في هذا الإطار، نجد أن فقهاء المالكية مثلًا يشددون في تطبيق الحدود ويشترطون شروطًا صارمة لقبول الشهادة في الزنا، بينما قد يكون هناك تيسير في بعض المدارس الفقهية الأخرى عند وجود شكوك حول القضايا.

٤. التشديد في مسائل الربا:

الربا محرم في الإسلام، ومع ذلك يظهر التشديد في تطبيق أحكامه في بعض القضايا المالية.

مثـــال: في حالـــة العقـــود الربويـــة، يتشـــدد الفقهـــاء في تحـــري النصـــوص الشـــرعية الـــتي تحـــرم الربـــا، مؤكـــدين علـــى ضـــرورة اجتنابـــه حتـــى لـــو كانـــت التجارة قد تكون في حاجة إلى التيسير.

بعـــض الفقهـــاء يشـــددون علـــى ضـــرورة قطـــع العلاقـــات الماليـــة مـــع مـــن يتعامـــل بالربا، معتبرين أن هذا التشديد ضرورة لتحصين المجتمع من خطر الربا.

٥. التشديد في مسائل العقيدة:

التوحيـــد والبدعـــة: قـــد يتشـــدد بعـــض الفقهـــاء في مســـألة البـــدع ويُصـــرون علـــى ضـــرورة اتبـــاع الســـنة دون التهـــاون. علـــى ســـبيل المثـــال، البدعـــة في العبـــادات مثـــل الإحتفـــالات بمولـــده صـــلى الله عليـــه وســـلم أو الممارســـات البدعيـــة في الصلاة قد تكون من المواضيع التي يتشدد الفقهاء في التحذير منها.

مثـــال: الســـلفيون علـــى وجـــه الخصـــوص يشـــددون في تحـــريم البـــدع وتأكيـــد أن العبادة لا تصح إلا بما ورد في السنة.

٦. التشديد في مسائل المصلحة العامة:

الحقـــوق والواجبـــات العامـــة: هنـــاك تشـــديد فقهـــي في بعـــض القضـــايا الـــتي تـــؤثر علـــى المصـــلحة العامـــة للمجتمـــع، مثـــل الجـــرائم الكـــبرى الـــتي تهـــدد أمـــن المجتمع.

مثـــال: يتشـــدد الفقهـــاء في فتـــاوى تتعلـــق بحمايـــة المجتمـــع مـــن الجـــرائم مثـــل القتـــل أو الســـرقة أو التخريـــب، مـــع ضـــرورة تطبيـــق العقوبـــات الرادعـــة علـــى المتجاوزين.

٧. التشديد في مسائل استقامة الأخلاق:

الفساد الأخلاقي: من الفتاوى التي تحتاج إلى التشديد تلك التي تتعلق بالحفاظ على الأخلاق الإسلامية في المجتمع. فالتشديد في التعامل مع الممارسات غير الأخلاقية مثل التشهير بالناس أو الفحش في القول يعد من الأولويات لتجنب الفتن.

ضرورته في بعض الأحيان:

يعد التشديد في بعض المسائل ضرورة لعدة أسباب:

حفظ المصلحة العامة: الحفاظ على القيم والمبادئ التي تحمي المجتمع.

حماية المجتمع من الفتن: بالتشديد في بعض القضايا التي قد تفتح أبواب الفتن، مثل المتاجرة بالدين أو التحايل على الشرع.

حفظ حقوق الأفراد: في مسائل الطلاق والزواج مثلًا، حيث يكون التشديد ضروريًا لضمان حقوق الزوجة أو الأبناء.

الحفاظ على الاستقرار الأسري والاجتماعي: خاصة في قضايا المعاملات المالية والأخلاق.

خلاصة القول:

مواقف الفقهاء من التشديد في الفتوى تختلف بناءً على الظروف و الواقع الذي يعيش فيه المسلمون. في بعض الحالات يكون التشديد ضروريًا، خاصة في القضايا التي تتعلق بالثوابت الشرعية التي لا يجوز التنازل

عنهـــا، مثـــل الحـــدود أو الحقـــوق أو العقيـــدة. لكـــن في نفـــس الوقـــت، ينبغـــي أن يـــتم التشـــديد بحـــذر بحيـــث لا يتســـبب في التعســـير أو التشـــويش علـــى فهـــم الناس لشرع الله.

٣. موازنة بين التيسير والتشديد:

الموقف المعتدل بين التيسير والتشديد في الفتوى

في الإســـلام، يتطلـــب الموقـــف المعتـــدل بـــين التيســـير والتشـــديد فهمًـــا دقيقًـــا لمقاصـــد الشـــريعة وحاجـــات النـــاس في مختلـــف الأزمنـــة والأمكنـــة. والموقـــف المعتـــدل لا يعـــني التفـــريط في تطبيـــق الأحكـــام الشـــرعية أو التراخـــي في الالتـــزام بهـــا، بـــل هـــو موازنـــة بـــين التيســـير في بعـــض الحـــالات وفقًـــا للظـــروف والواقـــع و التشـــديد في الحـــالات الـــتي تتطلـــب حمايـــة الـــدين والمجتمـــع مـــن الانحرافـــات والفتن.

مفهوم الموقف المعتدل

الموقف المعتدل في الفتوى يعني:

التيســـير عنـــد الحاجـــة: عنـــدما تكـــون الظـــروف تســـتدعي التخفيـــف عـــن المســـلمين، مثـــل الحاجـــة إلى تســـهيل بعـــض العبـــادات أو المعـــاملات في حالات السفر أو المرض، أو عندما تكون الحاجة إلى رفع الحرج واضحة.

التشـــديد عنـــد الضـــرورة: عنـــدما يتطلـــب الأمـــر التأكيـــد علـــى التـــزام المســـلمين بالأحكـــام الشـــرعية الـــتي تهـــدف إلى حفـــظ الـــدين و الكرامـــة و الحقـــوق و

المصلحة العامة. في بعض الأحيان، يجب التشديد لحماية الشريعة من البدع و الفتن.

الأسس التي يقوم عليها الموقف المعتدل:

المقاصد الشرعية:

حفظ الدين: الحفاظ على الإيمان الصحيح والعبادات من البدع أو التأويلات الخاطئة.

حفظ النفس: مراعاة القضايا التي تمس حياة الأفراد بشكل مباشر، مثل مسألة الأطعمة المحرمة أو القتل أو الحدود.

حفظ المال: التأكيد على تطبيق المعاملات المالية الصحيحة التي تضمن العدالة المالية، مثل تجنب الربا أو الغش.

الواقع المعاصر:

التوازن بين التيسير والتشديد يجب أن يأخذ في اعتباره الواقع المعاصر وما يواجهه المسلمون من تحديات. فالتشديد قد يكون ضروريًا في بعض المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرار المجتمع، في حين أن التيسير يمكن أن يكون مطلوبًا في قضايا أخرى تتعلق بالرفق بالناس في حالات ضعف أو مرض أو مشقة.

الأدلة الشرعية:

من الضروري أن يراعي الفقيه في إصدار الفتاوى الاجتهاد المبني على النصوص الشرعية مع التوازن بين النصوص التي قد تشير إلى التشديد وأخرى قد تشجع على التيسير. على سبيل المثال، الآية الكريمة: "قال تعالى: (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)" (البقرة: ٢٨٦)

تؤكد مبدأ التيسير في حالة المشقة، في حين أن الحديث النبوي: "من دلّ على خير فله مثل أجر فاعله" (رواه مسلم)

يشجع على التيسير وتيسير الأمور على المسلمين.

الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي:

عندما يتطلب الأمر الحفاظ على الاستقرار المجتمعي، قد يتطلب ذلك تشديدًا في المسائل التي تتعلق بـ الحدود الشرعية أو الحقوق الأساسية. لكن هذا التشديد يجب أن يكون متوازنًا بحيث لا يؤدي إلى إثارة الانقسام بين المسلمين أو جعلهم يعانون من عسف في تطبيق الأحكام.

أمثلة على المواقف المعتدلة بين التيسير والتشديد:

مسألة الصلاة في السفر:

في السفر، قد تتساهل الفتوى في الترخيص للمسافر بتقصير الصلاة أو الجمع بين الصلوات. هذا تيسير يتماشى مع التخفيف في حالة المشقة.

لكن، إذا كان السفر مريحًا أو ليس فيه مشقة، فقد يُطلب من المسلم أن يؤدي الصلاة كاملة دون تيسير، في هذا الحالة سيكون التشديد ضرورة لضمان الالتزام بالشرع.

الطلاق في حالات الشقاق:

في بعض الحالات التي ينشأ فيها الشقاق بين الزوجين، قد يُوصى بالتيسير في حل المشكلة، مثل الصلح بينهما دون اللجوء مباشرة إلى الطلاق.

لكن في الحالات التي تكون فيها المشاكل مستحيلة الحل وتهدد حقوق المرأة أو الأبناء، فإن التشديد في تطبيق الأحكام يصبح ضروريًا لضمان حقوق الأطراف كافة.

المعاملات المالية والربا:

في المعاملات المالية، يتم التشديد في تجنب الربا وأي معاملة تؤدي إلى الإضرار بالمجتمع أو الفساد المالي.

مع ذلك، في بعض الحالات التي قد يصعب فيها على الناس الامتناع عن بعض الأنشطة التجارية أو المالية، يمكن التيسير بما يتوافق مع ضوابط الشريعة، بشرط عدم الإضرار بالمصلحة العامة.

أهمية الموقف المعتدل:

حماية الدين من الغلو والتفريط: من خلال التوازن بين التيسير والتشديد، يتم حماية الشريعة من الغلو في تطبيق الأحكام أو التفريط في الحفاظ على واجبات الدين.

التفاعل مع الواقع المعاصر: التيسير مع الواقع الاجتماعي يسهم في تسهيل حياة المسلمين بما لا يتعارض مع نصوص الشريعة.

إزالة الحرج عن المسلمين: التيسير في بعض الحالات يُزيل عن المسلمين الحرج ويعزز من راحة الناس وسعادتهم في إطار الالتزام بالشرع.

تقوية اللحمة المجتمعية: التوازن بين التيسير والتشديد يساهم في تقوية اللحمة المجتمعية عبر تسهيل الحياة اليومية للمسلمين مع الحفاظ على قيمهم الشرعية.

خلاصة القول:

الموقف المعتدل بين التيسير والتشديد في الفتوى هو التوازن الذي يراعي مقاصد الشريعة مع ضرورة المرونة في تطبيق الأحكام الشرعية بما يتماشى مع حاجة الناس في أوقات الشدة أو الظروف الخاصة. هذا التوازن يحقق مصلحة المجتمع المسلم ويساهم في الحفاظ على استقرار الحياة الاجتماعية دون التفريط في الحقوق أو الواجبات الشرعية.

الشروط التي ينبغي أن تحكم المسائل الفقهية بين التيسير والتشديد

عند التعامل مع المسائل الفقهية، يتطلب التوازن بين التيسير والتشديد فهماً دقيقاً للظروف والواقع المعاصر، وأيضًا مراعاة للمقاصد الشرعية. ومن ثم يجب أن تكون هناك مجموعة من الشروط التي تحكم كيفية اتخاذ الفقيه للموقف المناسب في كل حالة. فيما يلي الشروط التي ينبغي أن تحكم هذه المسائل:

١. معرفة الواقع والظروف المحيطة

من الضروري أن يأخذ الفقيه بعين الاعتبار الواقع الذي يعيش فيه المسلمون و الظروف الخاصة بكل مسألة. التيسير قد يكون مناسبًا في ظروف معينة حيث تكون هناك مشقة أو حاجة، مثل حالة المرض أو السفر أو الفقر، بينما التشديد قد يكون واجبًا عندما يتطلب الأمر حماية المجتمع من الفساد أو الانحرافات.

مثال: في حالة الضرورات مثل المرض أو السفر، قد يُسمح بالتيسير في الصلاة مثل الجمع أو القصر. لكن في حالات غير ذلك، مثل في المجتمعات المستقرة حيث لا يوجد ضغط على الأفراد، قد يكون التشديد في أداء العبادة أمرًا ضروريًا.

٢. الحفاظ على مقاصد الشريعة

المقاصد الشرعية هي الأهداف الأساسية التي تسعى الشريعة لتحقيقها، مثل حفظ الدين و النفس و العقل و المال و النسل. ويجب أن تكون

الفتوى موجهة نحو تحقيق هذه المقاصد، وعند اتخاذ الموقف بين التيسير والتشديد يجب أن يتم التوازن بين هذه المقاصد.

مثال: في مسألة الطلاق، يمكن أن يكون التيسير في التوصل إلى الصلح بين الزوجين أولى إذا كان ذلك يحقق حفظ الأسرة والنسل، بينما التشديد يكون في حالة وجود أضرار جسيمة تهدد حقوق الزوجين أو الأبناء.

٣. النظر في درجة الحاجة إلى التيسير أو التشديد

يجب أن يُحكم التيسير والتشديد وفقًا لدرجة الحاجة أو الضرورة. فإذا كانت الحاجة ملحة والتيسير يحقق مصلحة أرجح، يكون التيسير هو الحل الأنسب. أما إذا كانت الضرورة تستدعي التشديد للحفاظ على المصلحة العامة أو الحقوق، فيجب تشديد الفتوى.

مثال: في مسألة الأطعمة المحرمة، يجب التشديد في النهي عن تناولها حفاظًا على الطهارة والنقاء الديني، بينما في حالات الاضطرار (مثل الفقر أو الجوع الشديد) قد يكون التيسير مقبولًا بما لا يضر بالدين.

٤. الموازنة بين النصوص الشرعية

من الشروط المهمة أن يتم التوازن بين النصوص التي قد تكون ظاهرة في بعض الأحيان تدعو إلى التيسير وأخرى قد تدعو إلى التشديد. يجب أن يتوافق الفقيه مع النصوص المحكمة ويأخذ بعين الاعتبار الحالات التي تتطلب تفسيرًا مرنًا بناء على الأدلة الشرعية.

مثـــال: في مســـألة الصـــلاة في الحـــروب أو في زمـــن الأوبئـــة، قـــد يُنظـــر في مواقـــف الفقهـــاء والنصـــوص الشـــرعية الـــتي تراعـــي التخفيـــف مـــن عـــبء العبـــادة في مثل هذه الظروف الصعبة.

٥. مصلحة الأمة والمجتمع

في بعـــض الحـــالات قـــد يكـــون التشـــديد ضـــروريًا لحمايـــة المجتمـــع الإســـلامي مـــن الفـــتن أو الانحرافـــات الـــتي قـــد تـــؤثر علـــى اســـتقرار المجتمـــع الـــديني والاجتمـــاعي. بالمقابـــل، قـــد يكـــون التيســـير مطلوبًـــا لتفـــادي المشـــقة الزائـــدة علـــى الأفراد، خاصة في قضايا مثل المعاملات المالية أو العبادات.

مثـــال: في مســـألة الزكـــاة، قـــد يكـــون التشـــديد في تطبيـــق الحـــد الأدنـــى للزكـــاة ضـــروريًا للحفـــاظ علـــى العدالـــة الاجتماعيـــة، في حـــين يمكـــن التيســـير في مســـألة كيفيـــة إخـــراج الزكـــاة إذا كانـــت هنـــاك ظـــروف اســـتثنائية مثـــل الكســـاد الاقتصادي.

٦. مرونة الفتوى لتواكب المستجدات

يجـــب أن تكـــون الفتـــوى مرنـــة وقـــادرة علـــى مواكبـــة تطـــورات العصـــر مـــع الحفـــاظ علـــى ثوابـــت الشـــريعة. قـــد يتطلـــب الوضـــع العصـــري أحيانًـــا نوعًـــا مـــن المرونة في بعض المسائل، مع ضرورة الالتزام بمقاصد الشريعة.

مثـــال: في مســـألة التكنولوجيـــا الحديثـــة مثـــل الإنترنـــت أو وســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي، قـــد يكـــون التيســـير مطلوبًـــا في كيفيـــة اســـتخدامها بمـــا لا يخـــالف

الأخلاق الإسلامية، بينما التشديد مطلوب في التحذير من الأضرار التي قد تنتج عنها، مثل الإدمان أو التأثيرات السلبية على الأسرة.

٧. الإجماع والاختلاف الفقهي

عند تحديد الموقف بين التيسير والتشديد، يجب على الفقيه مراعاة الاتفاقات الفقهية و الاختلافات بين المذاهب. وفي بعض المسائل التي يوجد فيها إجماع فقهي على تشديد معين، يجب التمسك بهذا الإجماع، بينما في المسائل التي يوجد فيها اختلاف فقهي، يمكن اعتماد الموقف الأكثر تيسيرًا ما دام لا يتعارض مع جوهر الشريعة.

مثال: في مسألة الوضوء قد يكون هناك تيسير في بعض المذاهب في طريقة الغسل أو الترتيب بين الأركان، لكن التشديد يكون عندما يكون الوضوء غير صحيح أو مبطل بسبب الغفلة.

خلاصة القول

الشروط التي ينبغي أن تحكم المسائل الفقهية بين التيسير والتشديد تتطلب توازنًا دقيقًا بين الواقع المعاصر، و مقاصد الشريعة، و المصلحة العامة. ويجب على الفقيه أن يتبع النهج الوسط بين التيسير المراعي لظروف المسلمين و التشديد المقتضى للحفاظ على الدين والمجتمع، مراعيًا في ذلك الدليل الشرعي وأهداف الشريعة.

الفصل الثالث: أسباب التيسير والتشديد في الفتاوى

١. التيسير: أسباب وحالات

التيسير في الفتوى هو اتباع نهج يسمح بالتخفيف عن المسلمين في بعض الحالات، وذلك بناءً على الظروف الخاصة أو الضرورات التي قد تواجه الأفراد في حياتهم اليومية. هذه الطريقة لا تعني إلغاء الأحكام الشرعية أو التهاون فيها، بل هي مراعاة لظروف الواقع المعاصر وحاجات الأفراد في الحالات الاستثنائية، مع الحفاظ على ثوابت الشريعة الإسلامية.

فيما يلي أسباب وحالات التيسير في الفتوى:

أ. التيسير في الحالات الاستثنائية: كالمرض، السفر، الاضطرار

من أبرز الأسباب التي تدعو إلى التيسير في الفتوى هي الحالات الاستثنائية التي يواجهها المسلمون في حياتهم اليومية، مثل المرض و السفر و الاضطرار. في هذه الحالات، يُسمح بالتيسير في تطبيق بعض الأحكام الشرعية تيسيرًا على المسلم، بما يتناسب مع الضرورة والحاجة.

التيسير في المرض:

حالة المرض تتطلب رحمة في تطبيق بعض الأحكام الشرعية التي قد تكون صعبة أو مستحيلة على المريض، سواء كان مرضًا مزمنًا أو عرضيًا.

من أبرز التيسيرات التي تكون في حالة المرض:

الصلاة: إذا كان المريض غير قادر على أداء الصلاة كما في الأحوال الطبيعية، يمكن أن يُسمح له بالصلاة قائمًا أو جالسًا أو حتى مستلقيًا إذا كانت الحالة لا تسمح بأي من هذه الأوضاع.

الصوم: في حالة مرض شديد قد يؤثر الصوم عليه، يجوز له الفطر بشرط أن يداوي مرضه. إذا كانت فترة المرض ممتدة، يتم تعويض الصيام في وقت لاحق أو إطعام مسكين.

الحج والعمرة: في حالة مرض يعجز عن أداء الحج أو العمرة، يجوز التوكيل في أداء مناسك الحج.

التيسير في السفر:

في حالة السفر، التي قد تصاحبها مشقة كبيرة، يُسمح للمسلم بالتخفيف عن العبادة، مثل:

قصر الصلاة (الظهر، العصر، والعشاء) إلى ركعتين في السفر.

جمع الصلاة بين الظهر والعصر أو بين المغرب والعشاء، بحسب حاجة المسلم وتقديره للمشقة في أداء الصلاة في وقتها المعتاد.

في السفر البعيد، يجوز الفطر في شهر رمضان إذا كان السفر يسبب تعبًا شديدًا.

التيسير في الاضطرار:

إذا كان المسلم في حالة اضطرار، أي في موقف يجعله مضطراً لتجاوز بعض الحواجز الشرعية حفاظًا على نفسه أو ماله، يجوز له التيسير.

مثال ذلك:

الطعام المحرم في حالات الجوع الشديد التي قد تهدد حياة المسلم. يُسمح له بأكل الطعام المحرم بما لا يتجاوز حدود الحاجة الضرورية.

في حالة القتل العمد أو الإكراه في التعامل مع المال العام أو في الدفاع عن النفس، يجوز التيسير وفقًا للظروف.

ب. التيسير في مسألة التوسع في المباحات الشرعية

المباحات الشرعية هي ما أباحه الشارع دون أن يوجهه إلى فرض أو حظر، مثل الطعام والشراب والملابس والمعاملات المالية. هذه المباحات تحكمها الشريعة دون تشديد أو تقييد، لكن يمكن أن يُتساهل في التوسع فيها في حالات معينة، بما لا يتعارض مع المقاصد العليا للشريعة.

التيسير في التوسع في الأطعمة والشراب:

التيسير في الطعام قد يكون مرتبطًا بتوسيع دائرة المباحات في ظل متطلبات الحياة العصرية. فالمسلم يمكنه تناول مختلف الأطعمة طالما أنها مباحة ولا تحتوي على محرمات.

في حالة تطور المواد الغذائية أو ظهور أنواع جديدة من الطعام، يجوز للفقيه التوسع في المباحات بما يحقق الاحتياجات الضرورية للمجتمع.

كما أن التيسير قد يُعطى في مسألة الشراب بشرط ألا يتضمن الخمر أو أي مشروب محرم.

التيسير في المعاملات المالية:

المعاملات التجارية هي أحد أهم مجالات التوسع في المباحات في العصر الحديث. فالتيسير يمكن أن يكون في المعاملات التي لا تضر بالعدالة والاقتصاد الإسلامي، مثل التمويل الإسلامي أو التجارة الإلكترونية التي تطبق ضوابط الشريعة.

يجوز الفقهاء أيضًا التوسع في استخدام أدوات مالية جديدة، مثل التمويل الرقمي و الاستثمار عبر الإنترنت، طالما أن هذه الأدوات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل الربا أو المقامرة.

التيسير في الاستخدام الاجتماعي:

التيسير في المباحات الاجتماعية يمكن أن يشمل التوسع في العلاقات الاجتماعية التي تتماشى مع القيم الإسلامية. كالسماح بالاحتفالات أو الترفيه ضمن حدود الأدب الشرعي، واستخدام الإنترنت والتقنيات الحديثة، بما يحفظ القيم الأخلاقية في المجتمع.

خلاصة التيسير:

يتم التيسير في الفتوى لتحقيق الرفق بالمسلمين في حالات خاصة ومواقف تتطلب مرونة، خصوصًا في المرض، السفر، و الاضطرار، أو في المباحات التي قد تقتضي الحاجة التوسع فيها بما لا يتعارض مع الشريعة. في هذه

الحـــالات، يعتـــبر التيســـير وســـيلة مهمـــة لتخفيـــف المشـــقة، مـــع الحفـــاظ علـــى جوهر الشريعة ومقاصدها.

٢. التشديد: أسباب وحالات

التشـــديد في الفتـــوى هـــو تطبيـــق الأحكـــام الشـــرعية بصـــورة أكثـــر صـــرامة عنـــدما تقتضـــي الحاجـــة لـــذلك، بمـــا يضـــمن حمايـــة الشـــريعة الإســـلامية وحفـــظ حقـــوق المجتمـــع. التشـــديد لا يعـــني التجـــاوز عـــن رحمـــة الشـــريعة، بـــل هـــو ضـــرورة في بعـــض الحـــالات الـــتي تســـتدعي الحـــزم في تطبيـــق الأحكـــام، خاصـــة في مـــا يتعلـــق بـــ العقيـــدة و العبـــادات، فضـــلاً عـــن مســـائل الحـــدود الـــتي تمثـــل حفاظًـــا على النظام الاجتماعي و الحقوق.

أ. التشديد في مسائل العقيدة والعبادات

مـــن أبـــرز حـــالات التشـــديد في الفتـــاوى تكـــون في مســـائل العقيـــدة و العبـــادات، حيـــث تُعتـــبر هـــذه القضـــايا مـــن الأمـــور المقدســـة الـــتي يجـــب الحفـــاظ عليهـــا بحـــذر شـــديد، وفي بعـــض الأحيـــان يتطلـــب التشـــديد لضـــمان تطبيـــق الـــدين كمـــا هو منصوص عليه في الكتاب والسنة.

التشديد في مسائل العقيدة:

العقيـــدة الإســـلامية هـــي الأســـاس الـــذي يُبنـــى عليـــه الإســـلام، وبالتـــالي يتطلـــب الأمـــر التشـــديد عنـــدما يتعلـــق الأمـــر بـــأي مخالفـــة لأصـــول العقيـــدة أو الانحرافات الفكرية.

من أسباب التشديد في العقيدة:

التحذير من البدع: الشريعة تحظر البدع التي تطرأ على الدين وتؤدي إلى تحريفه أو تغيير جوهره، ويجب على المفتي التشديد في تحذير الأمة من هذه البدع. فمثلًا، البدع التي ترتبط بالعبادات مثل التوسل المبالغ فيه قد تقتضي التشديد في الفتوى.

التحذير من الشرك: أي إضافة شرك أو ظنون فاسدة إلى العبادة يجب أن تكون محل تشديد. على سبيل المثال، الشرك الخفي قد يكون متمثلًا في التوسل بالأنبياء أو الأولياء، وهذه الأمور تستدعي التشديد للوقاية منها.

مخالفة أصول التوحيد: إذا ظهرت أفكار تُناقض التوحيد، يجب على الفقيه التصدي لهذه الأفكار وتشديد الفتوى في ذلك.

التشديد في مسائل العبادات:

العبادات تتعلق بالعلاقة بين العبد وربه، وهي جزء أساسي من الإسلام. لذلك، في حال الخطأ في أداء العبادة أو التساهل في واجباتها، يتطلب الأمر التشديد لضمان عدم المساس بالأركان الأساسية.

من أسباب التشديد في العبادات:

الإخلاص في النية: يجب التشديد على المسلمين في الإخلاص أثناء أداء العبادة. فمن قد يستهين بالنية أو يقيم العبادة لمجرد العادة، قد يحتاج إلى تنبيه على أهمية تصحيح نية العبادة.

التأكيد على الفرائض: في بعض الأحيان يكون هناك تساهل في أداء الفرائض (مثل الصلاة والصوم والزكاة)، والتشديد مطلوب في هذه الحالة لضمان أن تُؤدى العبادة على أكمل وجه وفقًا للشرع.

رفض بعض البدع في العبادة: مثل الاحتفالات التي تتعلق بالعبادة ولكن ليس لها أصل في الشريعة، مثل الاحتفال بالمولد النبوي أو إقامة الطقوس المبتدعة في مناسبات دينية.

ب. التشديد في حدود الشريعة وأحكام الحدود

من الحالات التي تتطلب التشديد هي أحكام الحدود، مثل الزنا، السرقة، الردة، القذف وغيرها من الجرائم التي تمثل تعديًا على حقوق المجتمع والآداب العامة. الشريعة وضعت حدودًا دقيقة لهذه الجرائم للحد من الفوضى والحفاظ على النظام داخل المجتمع.

التشديد في حد الزنا:

الزنا من الكبائر التي يتم التشديد في حكمها بشكل صارم. في حال تم إثبات الجريمة بالوسائل الشرعية (مثل الشهادة أو الإقرار)، فإن تطبيق الحد يكون واجبًا.

يُشدد على العقوبة حتى لو كانت الجريمة ذات طابع اجتماعي أو ثقافي قد يبرر بعض الناس التساهل فيه، إلا أن الشريعة تضع الحدود للحفاظ على الطهارة في المجتمع.

التشديد في حد السرقة:

السرقة هي جريمة تقع في حقوق الناس وتتعدى على ممتلكاتهم، لذا تكون هناك عقوبة مشددة في حال ثبتت السرقة وفق الأدلة الشرعية.

يُشدد في تطبيق الحد للسرقة لكي يحافظ المجتمع على العدالة والأمن الاجتماعي، ويمنع انتشار الفوضى.

التشديد في حد الردة:

الردة عن الإسلام تعتبر من أعظم الجرائم في الشريعة الإسلامية. التشديد هنا ضروري للحفاظ على عقيدة الأمة وصون الإسلام من أن يتسلل إليه أفكار مخالفة للعقيدة أو متناقضة مع الشريعة.

هناك بعض الآراء الفقهية التي تتبنى التشديد في مسألة الردة، مع تأكيد ضرورة التثبت من وجود الإرادة الكاملة في الردة.

التشديد في حد القذف:

القذف هو اتّهام الزنا بدون دليل شرعي، وهذه جريمة تتطلب عقوبة شديدة لتصون أعراض الناس وتمنع الفوضى في المجتمع.

التشديد في حد القذف يضمن عدم انتشار الاتهامات الكاذبة، ويعزز من حرمة الأعراض في المجتمع.

خلاصة التشديد:

يتضح أن التشديد في الفتوى يكون ضروريًا في حالات معينة تهدد العقيدة و العبادات و الحدود الشرعية. التشديد يهدف إلى حماية الشريعة و حفظ حقوق الأفراد و الوقاية من الفساد في المجتمع. وبالتالي، فإن التشديد في هذه المسائل لا يُقصد به فرض القسوة، بل هو ضرورة شرعية تفرضها حاجة المجتمع إلى النظام والعدالة.

الفصل الرابع: فتاوى معاصرة بين التيسير والتشديد

١. الفتاوى المتعلقة بالصلاة والصيام:

فيما يخص مسائل الصلاة والصيام، يظهر التوازن بين التيسير والتشديد بشكل واضح، حيث تتنوع الظروف التي قد تستدعي اتخاذ قرارات فقهية تراعي احتياجات الناس وظروفهم الخاصة. وفي هذا السياق، نجد أن الفقه الإسلامي قد شهد تنوعاً في الفتاوى المتعلقة بهذه العبادات المهمة، ليتماشى مع ما يستجد من أحوال وظروف تتطلب التيسير في بعض الحالات، والتشديد في حالات أخرى.

التيسير في الفتوى المتعلقة بالأحوال الخاصة مثل المرض أو السفر:

من أبرز مظاهر التيسير في الفتوى ما يتعلق بحالات المرض والسفر، حيث يُسمح للمريض والمُسافر بالترخص في أداء العبادة بما يتناسب مع ظروفهما. ففي الصلاة، يُسمح للمريض بأداء الصلاة جالساً أو مستلقياً إن كان غير قادر على القيام أو الركوع والسجود، وهو ما جاء في الحديث

الشـــريف: "صـــلِّ قائمـــاً، فـــإن لم تســـتطع فقاعـــداً، فـــإن لم تســـتطع فعلـــى جنـــب" (رواه البخـــاري). كمـــا يُســـمح للمســـافر بجمـــع الصـــلاة وقصـــرها تخفيفًـــا عليـــه في رحلتـــه، وهـــو مـــا ورد في قولـــه صـــلى الله عليـــه وســـلم: "إن الله يحـــب أن تُؤتى رخصه كما يحب أن تُؤتى عزائمه" (رواه مسلم).

أمـــا بالنســـبة للصـــيام، فقـــد أجـــاز الفقهـــاء للمـــريض والمســـافر الإفطـــار، علـــى أن يـــتم تعـــويض الأيـــام بعـــد زوال العـــذر. وهـــذا التيســـير ينبـــع مـــن رحمـــة الله عـــز وجـــل بعبـــاده، ويهـــدف إلى تخفيـــف العـــبء عـــنهم في الحـــالات الـــتي تكـــون فيها القدرة على العبادة متعذرة.

التشديد في مسائل فقهية كالصوم والصلاة في حالات الاضطرار:

علـــى الـــرغم مـــن التيســـير الـــذي تقدمـــه الشـــريعة في بعـــض الحـــالات، إلا أن هنـــاك حـــالات أخـــرى تتطلـــب التشـــديد، خاصـــة في مســـائل تعتـــبر مـــن أركـــان العبـــادة أو تتعلـــق بـــأوامر قطعيـــة. علـــى ســـبيل المثـــال، في مســـألة الصـــيام والصـــلاة في حـــالات الاضـــطرار، نجـــد أن بعـــض الفقهـــاء قـــد شـــددوا في تطبيـــق الأحكـــام. فعلـــى الـــرغم مـــن الترخـــيص في الإفطـــار للمســـافر والمـــريض، إلا أن هنـــاك تشـــديدًا في حـــالات الإفطـــار المتعمـــد دون عـــذر، حيـــث يعتـــبر ذلـــك مـــن الكبائر في بعض المذاهب الفقهية.

وبالنســـبة للصـــلاة، فـــإن التشـــديد يظهـــر في المســـائل المتعلقـــة بالقضـــاء أو التـــأخير المتعمـــد، مثـــل تـــأخير الصـــلاة عـــن وقتهـــا بغـــير عـــذر شـــرعي. حيـــث يُعتـــبر تـــأخير الصـــلاة عـــن وقتهـــا مـــن غـــير حاجـــة أمـــرًا غـــير جـــائز في الشـــريعة الإسلامية، مما يتطلب التشديد في مسائل مثل هذه.

إن الفتاوى المتعلقة بالصلاة والصيام تُظهر بوضوح كيفية التوازن بين التيسير في الحالات الخاصة والتشديد في الأحوال التي تتعلق بحفظ الركائز الأساسية للدين. وفي هذا الفصل، نرى أن الفقهاء قد مارسوا مرونة في تطبيق الأحكام بما يتناسب مع حال الإنسان، مع الحفاظ على صرامة في تطبيق الأوامر الشرعية التي لا يجوز التفريط فيها.

٢. الفتاوى المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة:

فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة العامة، تتنوع الفتاوى بين التيسير والتشديد حسب طبيعة المسألة ومدى تأثيرها على الفرد والمجتمع من الناحية الدينية والاجتماعية. وقد يظهر هذا التوازن بشكل واضح في القضايا التي تلامس الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في القضايا التي تمس الثوابت الدينية التي يجب أن تظل محفوظة في كل زمان ومكان.

التيسير في الأمور الاجتماعية والاقتصادية (مثل القروض البنكية):

من أبرز المسائل المعاصرة التي تتطلب فتاوى تيسيرية تلك التي تتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية، مثل القروض البنكية والتمويلات التي تستخدم في الحياة اليومية. في هذا السياق، سعى عدد من العلماء إلى تطبيق مبادئ التيسير لتلبية حاجات الأفراد والمجتمعات في ظل الواقع الاقتصادي المعاصر.

بالنسبة للقروض البنكية، شهدت الفتاوى الحديثة تباينًا بين التيسير والتشديد. ففي الحالات التي يضطر فيها المسلم للحصول على قرض من

أجل شراء منزل أو لتأسيس مشروع اقتصادي يساعده على تحسين وضعه المعيشي، أفتى بعض العلماء بجواز أخذ القروض البنكية ذات الفائدة، شرط أن تكون الحاجة ملحة ولا يمكن تلبيتها بطرق أخرى. ويستند هذا التيسير إلى ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية المعاصرة واعتبار المصلحة العامة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مع التأكيد على ضرورة البحث عن البدائل الشرعية مثل القروض الإسلامية أو التمويل التشاركي.

ومع ذلك، فإن فتاوى أخرى قد تشدد على أن القروض الربوية بما فيها الفائدة البنكية تشكل محرمًا شرعياً، ولا ينبغي التوسع في استخدامها إلا في حالات الضرورة القصوى وبعد استنفاد كل البدائل المتاحة. ولكن في المجمل، يعكف العلماء على تقديم فتاوى تسعى لتحقيق موازنة بين الحاجة الاقتصادية للفرد وبين الضوابط الشرعية التي تحرم الربا.

التشديد في أمور تهدد الثوابت الدينية:

أما في ما يتعلق بالقضايا التي تمس الثوابت الدينية، فإن التشديد يكون واضحًا ويعكس تمسك الشريعة بمبادئها الأساسية. في هذه الفتاوى، لا يكون هناك مجال للتيسير أو الترخيص، بل يجب الحذر من الانزلاق في أمور قد تهدد الثوابت الشرعية أو تضعف من مكانة الدين في المجتمع.

على سبيل المثال، التشديد يظهر بشكل جلي في قضايا مثل التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام، مثل نشر الأفكار الهدامة أو الترويج للمفاهيم المغلوطة عن الإسلام. وكذلك في الأمور المتعلقة بالعقائد الدينية، مثل

الإلحاد أو التشكيك في أصول الإيمان، فإن العلماء يتشددون في الحفاظ على العقيدة الإسلامية الصحيحة من التحريف أو الاختلاط بالأفكار المغلوطة.

كما يظهر التشديد في مواقف معينة تتعلق بالعلاقات الاجتماعية أو السياسية التي تتعارض مع قيم الشريعة، مثل الاشتراك في أنظمة سياسية أو اقتصادية تتبنى قوانين تتعارض مع أحكام الإسلام، مما يوجب على المسلمين اتخاذ موقف شرعي حازم لدرء المخاطر المترتبة على هذه الممارسات.

في هذه السياقات، تبرز الحاجة إلى الفتوى الحازمة التي تلتزم بحماية الثوابت الدينية وتدافع عنها، فلا يجوز التساهل أو التهاون في الأمور التي تمس العقيدة أو تدعو إلى مخالفة الشريعة، وهذا يشمل الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية وحمايتها من التأثيرات الخارجية.

وبذلك، تتضح العلاقة بين التيسير والتشديد في الفتاوى المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة: فالتيسير يكون في الأمور التي تتعلق بمصالح الناس الحياتية والتي لا تمس جوهر الدين، بينما التشديد يكون في القضايا التي تمثل تهديدًا للثوابت الدينية أو قد تؤدي إلى انحراف المجتمع عن تعاليم الإسلام السمحة.

٣. الفتاوى المتعلقة بالمرأة:

تعد القضايا المتعلقة بالمرأة من الموضوعات الحيوية التي شهدت تطورًا كبيرًا في الفقه المعاصر، حيث تتنوع الفتاوى بين التيسير والتشديد بناءً على السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذلك على ضوء ما يتطلبه الحفاظ على الأحكام الشرعية. وهذه التحديات تستدعي البحث المتوازن بين مراعاة الحقوق الشرعية للمرأة وبين متطلبات الواقع المعاصر.

التيسير في قضايا المرأة مثل العمل والتعليم:

من أبرز الفتاوى التي تظهر فيها مرونة وتيسيرًا هي تلك المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة العملية والعلمية. فالعمل والتعليم أصبحا من الضرورات التي تواكب العصر، بل هما جزء أساسي من تحقيق التنمية الشخصية والاجتماعية. ولذلك، نجد العديد من العلماء قد أفتوا بجواز مشاركة المرأة في العمل والتعليم، شريطة أن يتماشى ذلك مع الضوابط الشرعية التي تحافظ على كرامتها ودينها.

فيما يتعلق بالعمل، يجوز للمرأة العمل في المجالات التي تتناسب مع طبيعتها، بشرط أن تلتزم بالحجاب الشرعي، ولا تقع في محظورات شرعية، مثل الاختلاط المحرم أو العمل في مجالات تضر بدينها أو أخلاقها. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن العمل ليس مجرد جواز شرعي بل هو واجب في بعض الحالات، مثل حالة المرأة الأرملة أو المطلقة التي تحتاج إلى تأمين مصدر رزق لها ولأبنائها.

أما فيما يخص التعليم، فقد أفتى العلماء بجواز تعليم المرأة في جميع المراحل الدراسية، بل أوجبوا تعليمها بما يتناسب مع حاجتها الشخصية والاجتماعية، على أن يكون ذلك ضمن ضوابط شرعية تحافظ على حياءها وكرامتها. فالتعليم حق من حقوق المرأة التي كفلها الإسلام، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشجع على طلب العلم، ولم يستثنِ من ذلك النساء، حيث قال: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" (رواه ابن ماجه).

التشديد في القضايا المتعلقة بالحجاب والزواج والطلاق:

على النقيض من ذلك، نجد أن القضايا التي تتعلق بالحجاب والزواج والطلاق تشهد تشديدًا في الفتاوى، وذلك لأنها تمس جوانب هامة من هوية المرأة وحقوقها الشرعية، وتساهم في الحفاظ على الأخلاق العامة في المجتمع.

الحجاب: يعد الحجاب فرضًا شرعيًا على المرأة المسلمة، وقد أفتى العلماء بتشديد في هذا الجانب، حيث يُعتبر تغطية المرأة لجسدها من واجبات الدين. ويرتكز التشديد هنا على أن الحجاب ليس مجرد رمز ثقافي، بل هو أمر ديني محض، يرتبط بحفظ كرامة المرأة وطهارتها، بالإضافة إلى حماية المجتمع من الفتن. قال تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا " (الأحزاب: ٥٩).

الـزواج: يعتـبر الـزواج مـن أسمـى العلاقـات في الشـريعة الإسـلامية، لكـن يـتم التشـديد في الفتـوى المتعلقـة بـه عنـدما يتعلـق الأمـر بتوافـق الـزوجين مـن حيـث الـدين والخلـق. ويُشـدد علـى ضـرورة التأكـد مـن صـلاحية الطـرفين قبـل عقـد الـزواج، مـع التأكيـد علـى أن الشـريعة قـد حـددت شـروطًا واضـحة للـزواج، مثـل رضـا الطـرفين، والعدالـة في المعاملـة، والقيـام علـى المسـؤولية. كمـا تشـدد الشـريعة علـى أن الـزواج يجـب أن يكـون قائمًـا علـى المـودة والرحمة، وفقًا للضوابط الشرعية.

الطـلاق: فـإن الشـريعة تشـدد في هـذا الجانـب وتحـض علـى التحـري في اتخـاذه. يـتم التشـديد علـى ضـرورة السـعي في إصـلاح العلاقـة بـين الـزوجين قبـل اتخـاذ قـرار الطـلاق، والابتعـاد عـن الطـلاق التعسـفي أو الـذي يـتم في ظـروف غـير مـبررة. فقـد قـال الـنبي صـلى الله عليـه وسـلم: "أبغـض الحـلال إلى الله الطـلاق" (رواه أبـو داود). كمـا تشـدد الفتـوى في قضـايا الطـلاق علـى ضـرورة مراعـاة حقـوق المـرأة والطفـل بعـد الطـلاق، وضـمان حقـوق كـل طـرف في إطار الشرع.

في هـذه المسـائل، تكمـن أهميـة الفتـوى في تحقيـق التـوازن بـين الحفـاظ علـى ثوابـت الشـريعة في معالجـة القضـايا الاجتماعيـة والإنسـانية المتعلقـة بـالمرأة، وبـين التيسـير في المسـائل الـتي تسـاهم في رفاهيـة المـرأة وتحقـق لهـا حقوقهـا الأساسية.

التحديات المعاصرة للفتوى بين التيسير والتشديد

تواجه الفتوى في العصر الحديث تحديات كبيرة تتعلق بالتوازن بين التيسير و التشديد في ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتسارعة. من جهة، يطالب البعض بتيسير الفتوى لتناسب حاجات الناس العصرية وتخفف عنهم، ومن جهة أخرى، يصر البعض على التشديد لضمان تطبيق الشريعة والحفاظ على هويتها. في هذه السطور، نعرض أبرز التحديات التي تواجه الفتوى المعاصرة في هذا السياق.

١. تنوع المستجدات والتحديات الحياتية

في العصر الحالي، يعاني المسلمون من تغيرات كبيرة في حياتهم اليومية، نتيجة لعوامل عدة مثل العولمة، التكنولوجيا، و الثقافات المتنوعة التي تؤثر على مفاهيمهم وممارساتهم الدينية. هذه المستجدات تضع المفتي أمام تحدي كبير في تحديد مدى ملاءمة الأحكام الشرعية للأوضاع المعاصرة.

التيسير في الفتوى قد يُنظر إليه على أنه محاولة للتعامل مع هذه التغيرات بمرونة، فبعض المسائل التي كانت في الماضي تتطلب تشديدًا قد تُظهر الحاجة لتيسيرها في ظل التحديات المعاصرة.

التشديد في الفتوى قد يكون ضروريًا في مواجهة محاولات الاستسهال أو التحريف في بعض القضايا التي قد تؤثر على الثوابت الإسلامية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بمسائل الاختلاط أو الزواج المختلط، أو مسائل العقيدة مثل الإلحاد و الانحرافات الفكرية.

٢. التفاوت بين الثقافات والمجتمعات

يعيش المسلمون في مختلف البلدان مع بيئات ثقافية واجتماعية متنوعة، ما يفرض تحديًا على المفتي في إصدار فتوى واحدة تصلح لجميع المجتمعات.

في بعض المجتمعات، قد يكون التيسير في الفتوى أكثر قبولًا، لاسيما في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

في مجتمعات أخرى، قد يُعتبر التشديد ضروريًا للحفاظ على الهوية الإسلامية من التآكل نتيجة الضغوط الثقافية أو التقليدية.

٣. وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

أدت وسائل الإعلام و التواصل الاجتماعي إلى نشر الفتاوى على نطاق واسع، مما جعل المفتي أمام ضغط كبير في إصدار الفتاوى بشكل يتناسب مع احتياجات الناس وتوقعاتهم، وفي الوقت نفسه يضمن عدم الإساءة للشريعة أو تحريفها.

التيسير في الفتوى قد يؤدي إلى تشويش في فهم الناس حول جوهر الشريعة، خاصة عندما تُقدَّم الفتاوى بسهولة مفرطة دون النظر للتحديات الحقيقية.

التشديد قد يُحسن منفعة المجتمع في بعض الحالات، ولكن إذا لم يُعرض بعناية، قد يؤدي إلى الانقسامات بين المسلمين وإثارة الجدل في مجتمعات مفتوحة.

٤. تأثير قضايا حقوق الإنسان

في العصر الحديث، ظهرت قضايا حقوق الإنسان التي قد تُعتبر أحيانًا في تعارض مع بعض الأحكام الشرعية. هذه القضايا تشمل مثلًا حقوق المرأة، و حرية التعبير، و حقوق الأقليات.

بعض الفتاوى تحتاج إلى تيسير في هذا السياق لتتوافق مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، مثل تعديل بعض الفتاوى المتعلقة بحقوق المرأة في العمل أو التعليم.

من ناحية أخرى، قد يتطلب التشديد في الفتوى الحفاظ على مبادئ الشريعة وعدم التنازل عنها في سياق الضغوط العالمية.

٥. الخلافات الفقهية بين المدارس المختلفة

وجود مدارس فقهية متعددة ومتنوعة في العالم الإسلامي يمثل تحديًا كبيرًا للمفتي في إصدار الفتوى، حيث يختلف العلماء في تفسير بعض النصوص الشرعية. قد يجد بعض الناس أن التيسير في الفتوى يأتي من توسيع دائرة الاجتهاد، بينما يرى آخرون أن التشديد هو السبيل للمحافظة على مقاصد الشريعة.

في بعض القضايا، قد يتعين على الفقهاء الترجيح بين الفتاوى المختلفة أو حتى تقديم فتاوى جديدة تتلاءم مع الظروف الحالية.

هذا التفاوت يطرح السؤال حول حدود التيسير و حدود التشديد في الفتوى وكيفية تطبيقهما مع الحفاظ على الوسطية.

٦. استخدام الفتوى في السياسة والمجتمع

في بعض الدول الإسلامية، تتأثر الفتوى بـ التوجهات السياسية أو الأنظمة الحاكمة، مما قد يؤدي إلى استخدام الفتوى بشكل تسويقي في السياسة أو الإعلام.

قد يُستخدم التيسير في الفتوى لتبرير بعض السياسات أو الممارسات التي قد لا تكون في صميم الإسلام، مما يُضعف مصداقية الفتوى.

في الوقت نفسه، قد يُستخدم التشديد لإضفاء مشروعية دينية على سياسات قمعية أو مخالفة للحقوق الأساسية.

خلاصة التحديات:

التيسير قد يكون مغريًا في بعض الحالات لتوفير الحلول السريعة والمرنة في ظل ظروف الحياة المعاصرة.

التشديد قد يكون ضروريًا للحفاظ على ثوابت الشريعة في مواجهة التحديات الفكرية والثقافية والاجتماعية.

التحدي الأكبر يكمن في تحقيق التوازن بين التيسير والتشديد بما يخدم مصلحة الأمة ويحفظ الشريعة.

٧. غياب الوعي الكافي لدى عامة الناس

من أبرز التحديات التي تواجه الفتوى بين التيسير والتشديد هو غياب الوعي الديني لدى بعض أفراد المجتمع. الكثير من الناس قد يسعون

للفتاوى السهلة التي تتوافق مع رغباتهم الشخصية، دون النظر إلى السياق الشرعي الكامل أو التفسير الفقهي العميق.

التيسير في الفتوى قد يُساء فهمه من بعض الناس على أنه تراخي أو تساهل في تطبيق الشريعة، مما يفتح المجال للتجاوزات أو التحايل على الأحكام الشرعية.

في المقابل، قد يُنظر إلى التشديد على أنه تعسف وتشدد مفرط، يؤدي إلى تصعيد التوترات الدينية والاجتماعية داخل المجتمعات.

٨. دور التكنولوجيا والفتوى الإلكترونية

مع ظهور التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، أصبح من السهل جدًا الحصول على فتاوى عبر الإنترنت أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. هذا الأمر يتطلب دقة وحذرًا في تقديم الفتاوى لتجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى سوء الفهم أو حتى الفتن.

من خلال الفتوى الإلكترونية، يمكن للمفتي أن يقدم فتاوى مرنة تلائم ظروف الأفراد في أنحاء مختلفة من العالم. إلا أن التحدي يكمن في أن هذه الفتاوى قد لا تكون دائمًا متوافقة مع الأوضاع المحلية أو قد يتم تفسيرها بشكل خاطئ.

التشديد في هذه الحالة قد يكون مطلوبًا لضمان أن تكون الفتاوى مطابقة لما جاءت به الشريعة وأن لا تستخدم لإضفاء الشرعية على ما يتعارض مع مبادئ الإسلام.

٩. الفتوى وواقع التربية والتعليم

يُعد التعليم و التربية الدينية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على الفتوى ومدى قبول الناس لها. النشأة الدينية والتعليم الفقهي السليم يلعبان دورًا كبيرًا في توجيه المفتي والمستفتي على حد سواء.

مع تطور أساليب التعليم، قد يكون من الضروري التيسير في تقديم الفتوى خاصة في المجتمعات التي تعاني من نقص في التعليم الديني. فهذا يساعد على توفير فهم أساسي للمفاهيم الفقهية بما يتلاءم مع بيئة المستفتي.

على الرغم من ذلك، التشديد قد يكون مهمًا في مجالات تحتاج إلى حماية الهوية الإسلامية مثل حفظ الحدود الشرعية و قواعد الطهارة والصلاة.

١٠. دور الفقهاء والمفتين في التوجيه الصحيح

من أهم التحديات أيضًا هو دور الفقهاء والمفتين في تقديم التوجيه المناسب بين التيسير والتشديد. المفتي في هذا العصر يحتاج إلى مؤهلات علمية عالية وإلمام عميق بكل من الاجتهاد التقليدي و الواقع المعاصر.

يجب أن يحرص المفتي على الاعتدال و الوسطية عند إصدار فتاواه لتجنب المبالغة في التيسير الذي قد يؤدي إلى التحلل من الدين، وكذلك في التشديد الذي قد يُحبط الكثير من الناس.

المفتي العصري يجب أن يكون واعيا للظروف المتغيرة التي يعيشها المسلمون، وأن يُقدّم فتاوى متوازنة تساعد الأفراد في الموازنة بين الاحتياجات الشخصية و المصلحة العامة للأمة.

خلاصة التحديات المعاصرة للفتوى بين التيسير والتشديد:

التحدي الاجتماعي والثقافي: مع وجود ثقافات متنوعة وتأثيرات عالمية، يجد الفقهاء أنفسهم أمام واقع معقد يتطلب مرونة في فهم الشريعة مع المحافظة على أصالتها و ثوابتها.

التحدي التكنولوجي: وسائل الاتصال الحديثة قد تساهم في انتشار الفتاوى السريعة لكن قد تؤدي أيضًا إلى تفسيرات خاطئة، مما يتطلب من المفتي ضمان دقة وموضوعية الفتوى.

التحدي التعليمي: غياب التعليم الشرعي الكافي قد يؤدي إلى اللجوء إلى الفتاوى السهلة التي قد لا تكون دقيقة أو شرعية. ولذلك، من المهم أن يتم تكثيف الجهود التعليمية لنشر الفهم الصحيح في المسائل الشرعية.

التحدي السياسي: أحيانًا يُستخدم الدين في السياسة، مما يجعل الفتوى أداة مؤثرة قد تكون عرضة للتوجيهات السياسية، مما يشدد أو يخفف الأحكام حسب المصلحة السياسية.

التوصيات:

التوازن بين التيسير والتشديد: يجب على المفتين العمل على إيجاد توازن دقيق بين التيسير والتشديد بما يخدم المصلحة العامة ويحفظ الشريعة.

التدريب المستمر للمفتين: من الضروري أن يُخضع المفتي لدورات تدريبية مستمرة لتأهيله للتعامل مع التحديات المعاصرة.

التواصل مع المجتمع: ينبغي على المفتي أن يكون في اتصال دائم مع المجتمع ليعرف احتياجاتهم وظروفهم.

بذلك، نكون قد وضعنا إطارًا لتعامل الفتوى بين التيسير والتشديد في العصر الحديث مع إبراز التحديات التي تواجه المفتي في هذا السياق.

الفتوى في مواجهة التعددية الدينية والفكرية

إن التعددية الدينية والفكرية تعد واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الفتوى في العصر المعاصر. في ظل العولمة والتواصل بين الثقافات المختلفة، أصبح المسلمون يعيشون في بيئات مختلطة ومتنوعة من حيث العقائد والأيديولوجيات، مما يضع عبئًا كبيرًا على المفتي في كيفية إصدار الفتاوى التي تواكب هذه التحديات.

١. مفهوم التعددية الدينية والفكرية

التعددية الدينية: هي وجود عدة ديانات ومعتقدات تعيش جنبًا إلى جنب داخل المجتمع الواحد. هذه التعددية قد تشمل أديانًا سماوية

أخرى مثل المسيحية واليهودية، وكذلك الأديان والفلسفات غير السماوية.

التعددية الفكرية: تعني تنوع الآراء والمفاهيم الفكرية والسياسية داخل المجتمع، حيث يتنوع الناس في رؤاهم حول القيم، المعتقدات، والمواقف من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

٢. تحديات الفتوى في مواجهة التعددية الدينية والفكرية

الاختلافات الفكرية والدينية قد تثير التوتر بين أفراد المجتمع، وتؤثر في كيفية فهمهم وتطبيقهم للفتاوى الدينية.

التحديات الاجتماعية والسياسية قد تتسبب في استغلال بعض الأيديولوجيات الدينية أو الفكرية ضد الإسلام أو تجاه مبادئ الشريعة.

الفتوى وأثرها على الحوار بين الأديان: في مجتمعات متعددة الأديان، يجب على الفتوى أن تكون مرنة بما يحقق التعايش السلمي ويحفظ حقوق غير المسلمين.

٣. التحديات التي تطرحها الفتوى في سياق التعددية الدينية والفكرية

حاجة الفتاوى إلى التوازن بين الثوابت والمتغيرات: في ظل التعددية الفكرية، يجب أن تكون الفتاوى متوازنة بين التمسك بالثوابت الدينية وبين مراعاة الواقع المتغير. على سبيل المثال، الفتاوى التي تتعلق بالتعامل مع غير المسلمين في المجتمعات متعددة الأديان تتطلب توازنًا بين التسامح و الحفاظ على الهوية الإسلامية.

مواقف متباينة بين الفقهاء: وجود اختلافات فقهية بين العلماء حول بعض المسائل قد يخلق حالة من اللبس في المجتمع. على سبيل المثال، كيفية تعامل المسلمين مع غير المسلمين في قضايا الزواج أو الطعام أو الحقوق المدنية.

التحديات المتعلقة بحريات الفرد: في سياق التعددية الفكرية، قد تتعارض حرية الرأي مع بعض الأحكام الشرعية، وهو ما يثير جدلاً حول حدود هذه الحرية في المجتمع الإسلامي.

٤. دور الفتوى في تحقيق التعايش السلمي بين الأديان

الحوار بين الأديان: من خلال الفتوى، يمكن تعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم بين المسلمين وأتباع الأديان الأخرى. يشمل ذلك الفتاوى التي تشجع على التعاون و الاحترام المشترك في قضايا مثل الحقوق المدنية، العدالة الاجتماعية، و الحرية الدينية.

مراعاة التنوع الثقافي: في بيئات متعددة الثقافات، يجب أن تكون الفتاوى مرنة بما يسمح بتنمية الحوار الثقافي والتفاعل البناء مع المجتمعات المختلفة. لذا، قد يكون من الضروري تطوير فتاوى تتماشى مع مفهوم العيش المشترك بين المسلمين وغيرهم.

المسائل المتعلقة بالسياسة العامة: في بعض الأحيان، تكون الفتوى ضرورية لتوجيه المواقف السياسية في بلاد متعددة الأديان إلى ما يعزز العدالة و المساواة بين الأديان دون التنازل عن الثوابت.

٥. كيفية تعاطي الفتوى مع التعددية الفكرية

توضيح المفاهيم الإسلامية: يجب أن تكون الفتوى واضحة ودقيقة في شرح مفاهيم الإسلام وأحكام الشريعة، مع التأكيد على المرونة في تفسير النصوص التي لا تمس الأسس الأساسية للدين.

الفتوى والتعددية الفكرية في التعليم: يجب أن تُبنى الفتاوى على تعليم يزرع ثقافة الحوار و الاحترام بين مختلف الفئات الفكرية، وهو ما يتطلب دراسة متعمقة للمواقف الفكرية الحديثة وحسن التعامل معها.

الإجابة على الأسئلة الفكرية الجديدة: في عالم الفكر المعاصر، يتعرض المسلمون لأسئلة فكرية معاصرة تتطلب من المفتي إجابات فقهية تتماشى مع الواقع المعاصر دون أن تؤثر على الثوابت الدينية.

٦. فتاوى في قضايا معاصرة ضمن التعددية الفكرية

الفتاوى المتعلقة بالتعامل مع غير المسلمين: مثل فتاوى العمل في المؤسسات المشتركة بين المسلمين وغيرهم، وفتاوى التعايش السلمي في المجتمعات متعددة الأديان.

٧. دور المفتي في مواجهة هذه التحديات

التمسك بالثوابت: يجب على المفتي أن يحافظ على ثوابت الشريعة الإسلامية مثل العدل، الحرية، و الكرامة الإنسانية في جميع فتاواه.

التوجيه السليم: على المفتي توجيه الأمة الإسلامية نحو فتاوى ترتكز على الوسطية والاعتدال، بما يراعي احتياجات المجتمع في ظل التعددية.

الاجتهاد الفقهي: المفتي بحاجة إلى الاجتهاد والابتكار في تقديم الفتاوى التي تواكب التطورات الفكرية الحديثة مع التمسك بمنهج الفقه الإسلامي السليم.

إن التعددية الدينية والفكرية تشكل تحديًا حقيقيًا للفتوى في العصر الحديث. إلا أن الفتوى يمكن أن تكون أداة هامة في بناء مجتمعات متماسكة تحترم التنوع الثقافي والديني، إذا ما تم استخدامها بحذر ووعي. وفي هذا السياق، يجب على الفقهاء أن يظلوا مخلصين لأحكام الشريعة بينما يعملون على تقديم فتاوى مرنة تواكب تطورات العصر مع الحفاظ على الهوية الإسلامية.

الفصل السادس: معايير التوازن بين التيسير والتشديد

في هذا الفصل، سنتناول المعايير التي يجب أن تحكم التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى، حيث يمثل هذا التوازن حجر الزاوية في إصدار الفتاوى التي تتماشى مع تطورات العصر، مع الحفاظ على الأسس الشرعية التي لا يمكن التنازل عنها. في هذا السياق، التيسير والتشديد ليسا متناقضين بالضرورة، بل قد يتكاملان في كثير من الأحيان لتحقيق العدالة الشرعية التي تأخذ في اعتبارها الواقع و الحاجة الإنسانية.

١. تعريف التوازن بين التيسير والتشديد

التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى هو عملية مراعاة الظروف والملابسات التي تقتضي في بعض الحالات تسهيل الأحكام الشرعية للتخفيف عن المسلمين، وفي حالات أخرى يتعين تشديدها لضمان تطبيق أحكام الشريعة بشكل صارم في المسائل الجوهرية مثل العقيدة و العبادات.

٢. معايير التوازن بين التيسير والتشديد

أ. مراعاة المقاصد الشرعية

الغاية من الشريعة: الشريعة الإسلامية قد جاءت لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وأدوات التيسير والتشديد يجب أن تنبني على مقاصد الشريعة. فالتيسير يكون مطلوبًا في الأمور التي لا تمس جوهر الدين أو المقاصد العليا، في حين أن التشديد يكون أكثر ضرورة في القضايا التي

تتعلق بالأحكام الثابتة التي تضر بالإنسانية أو تستهدف الحفاظ على الدين و العبادات.

مقصد التيسير: الإسلام دين يسر، ومن أهم مبادئه السماحة والتخفيف في حال وجود الضرورة أو الحاجة، مثل التيسير في العبادات في حالات السفر أو المرض.

مقصد التشديد: في المقابل، التشديد ينبغي أن يكون في المسائل الجوهرية مثل حقوق الله تعالى و الحدود الشرعية التي لا ينبغي المساس بها.

ب. حال الناس واحتياجاتهم

الضرورة والحاجة: أحد أهم العوامل التي تحكم التوازن بين التيسير والتشديد هي حاجة الناس و الضرورات التي تواجههم. في حالات الاضطرار أو الاستثنائية (كالمرض، الفقر، السفر) يمكن التيسير لتخفيف العبء على المكلف. أما في الحالات التي لا يوجد فيها ضرورة أو حاجة قوية، يجب التشديد لضمان سلامة التطبيق الشامل للشرع.

الفئة المستهدفة: قد يتطلب التيسير في الفتوى مراعاة مستوى التعليم الديني للمجتمع المستهدف، فالمجتمعات التي تعيش في بيئات علمية ودينية متقدمة قد تحتاج إلى تشديد أكبر في بعض المسائل، بينما المجتمعات التي تعاني من الجهل أو الضعف الديني قد تحتاج إلى تيسير أكثر.

ج. ظروف العصر والتطورات

التغيرات الاجتماعية والسياسية: في عصرنا الحالي، يواجه المسلمون ظروفًا متغيرة تتطلب تكييف الفتاوى مع التحديات المعاصرة. ففي مسائل مثل التمويل الإسلامي أو التكنولوجيا، يمكن أن يتطلب الأمر تيسيرًا في الفتاوى كي تتماشى مع التطورات المعاصرة.

التحديات الاقتصادية والسياسية: في ظل الأزمات الاقتصادية، قد يحتاج الناس إلى تيسير في أمور مثل الزكاة أو الصدقات أو الحقوق المالية كي يتمكنوا من الوفاء بواجباتهم، بينما في القضايا السياسية التي تمس أركان الشريعة يجب أن يتم التشديد في الفتاوى.

د. نوع المسألة الفقهية

مسائل العقيدة: في المسائل العقيدية المتعلقة بالتصور عن الله عز وجل أو الرسل أو الأنبياء أو الأمور المبدئية، لا بد من التشديد على الأحكام الشرعية، لأن العقيدة الإسلامية ثابتة لا تتغير أو تتبدل.

مسائل المعاملات: في المعاملات المالية أو القضايا الاجتماعية التي قد تتغير بتغير الزمان والمكان، قد يكون من المناسب التيسير في الفتوى، طالما أن ذلك لا يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة أو الفردية.

مسائل العبادات: في بعض الأحيان، قد يتطلب الأمر تشديدًا في مسائل العبادات ذات الخصوصية العالية مثل الصلاة و الصوم و الزكاة، ولكن قد يكون هناك تيسير في بعض أحوال المرض أو السفر.

هـ. الاعتبارات الثقافية والاجتماعية

الخصوصية الثقافية: يجب أن تراعي الفتوى الظروف الثقافية للمجتمع الإسلامي، فالبعض قد يحتاج إلى تيسير في التعامل مع بعض المسائل بما يتناسب مع عاداته وتقاليده في حدود الشريعة، بينما بعض المجتمعات قد تتطلب تشديدًا بناءً على خصوصياتها الاجتماعية.

التفاعل مع الأقليات: من المهم أن يأخذ المفتي في اعتباره التنوع الثقافي والعقائدي في المجتمعات الإسلامية، وخاصة في المجتمعات التي يعيش فيها المسلمون مع أديان أخرى أو أيديولوجيات مخالفة.

و. أدلة الكتاب والسنة

مراعاة النصوص: يتوجب على المفتي دائمًا العودة إلى النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، والتي تعد المعيار الأول في تحديد ما إذا كان التيسير أو التشديد هو الأنسب في مسألة معينة.

الاجتهاد المستمر: في حالات معينة، قد يكون الاجتهاد الفقهي أمرًا حتميًا إذا كانت النصوص غير محددة أو تتطلب تفسيرًا جديدًا. في مثل هذه الحالات، يختار المفتي الرأي الأقرب إلى مصلحة المسلمين مع الحفاظ على الضوابط الشرعية.

٣. كيف يتم تطبيق التوازن بين التيسير والتشديد في الفتاوى

استشارة أهل الاختصاص: من أجل تطبيق التوازن بشكل سليم، من الأفضل أن يتم استشارة العلماء المتخصصين في كل مجال من مجالات الفتوى لضمان أن الفتوى تلتزم بالضوابط الشرعية وتناسب الواقع.

التفاعل مع الواقع: الفتاوى يجب أن تكون مستجيبة للواقع، فلا تكون الفتاوى في فراغ، بل يجب أن تأخذ في اعتبارها واقع المسلمين وتتناسب مع احتياجاتهم اليومية.

الوحدة بين الأمة: ينبغي أن تكون الفتاوى قادرة على الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية، وتجنب التشدد المفرط الذي قد يسبب فرقة أو تفرقة بين المسلمين.

إن معايير التوازن بين التيسير والتشديد تتطلب من المفتي حكمة بالغة و اجتهادًا فقيهًا قادرًا على موازنة حاجات المجتمع و مقاصد الشريعة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل الفتاوى دائمًا متوافقة مع أصول الدين و المقاصد العليا التي جاء الإسلام لتحقيقها.

١. **الضـــوابط الفقهيـــة**: معـــايير الشـــريعة في تحديـــد متـــى يـــتم التيســـير أو التشديد

تعتـبر الضـوابط الفقهيـة مـن الأسـس الـتي يقـوم عليهـا التـوازن بـين التيسـير والتشـديد في الفتـاوى، إذ تهـدف الشـريعة الإسـلامية إلى تحقيـق مصـالح العبـاد ودرء المفاسـد عـنهم. يتطلـب هـذا التـوازن الـدقيق بـين التيسـير والتشـديد مراعـاة مجموعـة مـن المعـايير والضـوابط الفقهيـة الـتي تضـمن تطـابق الفتوى مع روح الشريعة ومقاصدها العليا.

أ. مراعاة الضرورة والاحتياج

مـن الضـوابط الفقهيـة الأساسـية في تحديـد متـى يـتم التيسـير أو التشـديد هـو مراعـاة الضـرورة. ففـي الحـالات الـتي يواجـه فيهـا المسـلمون الضـيق أو الاضـطرار، يجـوز التيسـير في الفتـوى. وقـد أكـد العلمـاء علـى أن الضـرورة تقـدر بقـدرها، أي أن التيسـير يكـون في حـدود مـا يخفـف عـن المسـلم دون الإخلال بأساسيات الشريعة.

مثـال علـى التيسـير: في حالـة المـرض أو السـفر، يجـوز تيسـير بعـض أحكـام العبادات مثل الصلاة والصوم.

مثـال علـى التشـديد: في القضـايا المتعلقـة بالحـدود الشـرعية، مثـل الحـدود الجنائية التي تمس أمن المجتمع، فلا مجال فيها للتيسير.

ب. المقاصد الشرعية

تعتبر مقاصد الشريعة الإسلامية من الضوابط الفقهية التي تحدد مدى الحاجة إلى التيسير أو التشديد. الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق المصالح ودرء المفاسد، وبالتالي فإن الحكم الفقهي يعتمد على:

حفظ الدين: في مسائل العقيدة، يجب التشديد لضمان عدم المساس بأسس الإيمان.

حفظ النفس: في مسائل تتعلق بالحفاظ على حياة الإنسان، يمكن التيسير في بعض الحالات مثل العلاج أو الإسعافات الطبية.

حفظ المال: في المعاملات المالية، لا بد من التوازن بين التيسير و التشديد، فالتيسير مطلوب في بعض المعاملات التجارية لتوسيع نطاق الرزق، ولكن التشديد يكون في حدود ما يتعلق بالربا أو الغش.

حفظ العرض: من خلال التشديد في الأمور التي تمس شرف المسلم، مثل الزنا والافتراء.

ج. النصوص الشرعية

النصوص الشرعية من القرآن والسنة هي الأساس الذي يجب الرجوع إليه عند إصدار الفتوى. إذا كان النص واضحًا في تحديد حكم المسألة، فلا مجال للتيسير أو التشديد إلا بما يتفق مع النص:

التيسير في النصوص: مثل رخصة الجمع والقصر في الصلاة أثناء السفر.

التشـــديد في النصـــوص: مثـــل الأوامـــر المتعلقـــة بالحـــدود الشـــرعية في حـــالات معينة (مثل القتل في القتل العمد).

د. الأحوال والظروف الفردية

مـــن الضـــوابط الفقهيـــة الـــتي يـــتم مـــن خلالهـــا تحديـــد التيســـير أو التشـــديد في الفتـــوى هـــي الظـــروف الفرديـــة للمســـلم. إذا كانـــت الحالـــة الفرديـــة تســـتدعي التيسير، يتم التعامل معها بما يتناسب مع حالته:

مثـــال علـــى التيســـير: المـــرض المـــزمن الـــذي يعجـــز صـــاحبه عـــن أداء عبـــادات معينة.

مثـــال علـــى التشـــديد: أن لا يـــترك المســـلم أداء الصـــلاة في المســـجد بنـــاءً علـــى عـــادة مرضـــية، فالتشـــديد يقتضـــي التمســـك بـــأداء الفريضـــة جماعـــة إذا أمكنـــه ذلك.

هـ. العرف السائد في المجتمع

العـــرف الســـائد في المجتمـــع يمكـــن أن يكـــون أحـــد العوامـــل الـــتي تـــؤثر في اتخـــاذ القـــرار الفقهـــي، لكنـــه لا يعتـــبر مـــن الضـــوابط الحاسمـــة. يجـــب أن يتماشى العرف مع أحكام الشريعة:

التيســـير: في الحـــالات الـــتي يتطلـــب فيهـــا المجتمـــع تيســـيرًا في التعـــاملات اليومية مثل التسوق أو تنظيم الأسواق بما لا يتعارض مع الشريعة.

التشـــديد: في المســـائل الـــتي تمـــس حقـــوق الفـــرد والمجتمـــع بشـــكل مباشـــر، مثل قضايا الزنا أو القتل.

و. التقدير الشخصي للمفتي

يعتـــبر التقـــدير الشخصـــي للمفـــتي أحـــد الضـــوابط الهامـــة في تحديـــد التيســـير أو التشـــديد، حيـــث يـــتعين عليـــه أن يقـــيم الواقـــع بدقـــة ويـــوازن بـــين مصـــلحة المكلـــف والمصـــلحة العامـــة للمجتمـــع. فعلـــى المفـــتي أن يأخـــذ في الاعتبـــار الأبعاد المختلفة لأي مسألة من حيث:

الملابســـات الاجتماعيـــة: مثـــل الحاجـــة إلى العنايـــة بالشـــباب أو تقويـــة المجتمعات المحلية.

التحليـــل الـــدقيق للموقـــف: كمـــا في القضـــايا الاقتصـــادية أو الاجتماعيـــة الـــتي قد تتطلب فتاوى أكثر مرونة.

ز. الفتوى في إطار الفقه المقارن

في حـــال كانـــت المســـألة الفقهيـــة محـــل اخـــتلاف بـــين المـــذاهب، يجـــب علـــى المفـــتي مراعـــاة آراء العلمـــاء والمـــذاهب المختلفـــة، والعمـــل علـــى اختيـــار أقـــرب الأقـــوال إلى روح الشـــريعة والواقـــع الحـــالي. يمكـــن للمفـــتي أن يراعـــي آراء علمـــاء المـــذاهب المختلفـــة عنـــد التيســـير أو التشـــديد، بمـــا يحقـــق المصـــلحة الشرعية.

التيسير: يمكن اتباع مذهب أكثر تساهلاً في بعض المسائل عند الحاجة.

التشـــديد: يـــتم الرجـــوع إلى آراء أكثـــر تشـــددًا في المســـائل الـــتي تتعلـــق بالجوانب الأساسية من الشريعة.

ح. مصلحة المجتمع وأمنه

في القضـــايا الـــتي تمـــس أمـــن المجتمـــع أو تســـتهدف مصـــلحة عامـــة النـــاس، يجـــب التشـــديد وتطبيـــق الحكـــم الشـــرعي بشـــكل صـــارم للحفـــاظ علـــى الاســـتقرار الاجتمـــاعي، وهـــذا يتطلـــب التشـــدد في مســـائل مثـــل الحـــدود، العقوبـــات، و حقوق الإنسان.

إن تحديـــد متـــى يـــتم التيســـير أو التشـــديد في الفتـــوى يعتمـــد علـــى مجموعـــة مـــن الضـــوابط الفقهيـــة الدقيقـــة، الـــتي تراعـــي الضـــرورات، المقاصـــد الشـــرعية، النصـــوص الشـــرعية، و الظـــروف الاجتماعيـــة. التيســـير مطلـــوب في حـــالات معينـــة لكـــن يجـــب ألا يـــؤدي إلى التراخـــي في تطبيـــق الشـــريعة، بينمـــا التشـــديد يعد ضروريًا في المسائل الجوهرية التي لا مجال فيها للتساهل.

أهم النتائج: أهمية التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى

تحقيق مصالح الناس: التوازن بين التيسير والتشديد يساهم في تحقيق مصالح الناس وحمايتهم من المفاسد، مما يضمن استقرار المجتمع وسلامته.

مراعاة الظروف والأحوال: التيسير قد يكون ضروريًا في حالات الضرورة مثل المرض أو السفر، بينما التشديد يتطلب أن يكون في مواضعه المناسبة، خاصة في المسائل الجوهرية المتعلقة بالعقيدة والعبادات.

استجابة للاحتياجات المعاصرة: التوازن يسمح بالتفاعل مع التحديات المعاصرة التي يواجهها المسلمون، سواء في المسائل الاقتصادية، الاجتماعية أو الفكرية.

ضمان تطبيق الشريعة بشكل مرن: من خلال التيسير في بعض الحالات والتشديد في أخرى، يتاح تطبيق الشريعة بشكل مرن يناسب الظروف الاجتماعية المختلفة دون الإخلال بأساسيات الدين.

التيسير لا يعني التراخي: التيسير ليس تهاونًا في تطبيق أحكام الشريعة، بل هو مراعاة للواقع والظروف التي قد تطرأ على المكلف، شريطة عدم المساس بمقاصد الشريعة.

التشديد لا يعني الغلو: التشديد في المسائل لا يجب أن يؤدي إلى التشدد المفرط الذي يسبب مشقة على المسلمين ويؤدي إلى التفرقة أو التقوقع الفكري. التشديد يجب أن يكون في مواضعه التي تتطلب الحسم.

تحقيق العدل والمساواة: التوازن بين التيسير والتشديد يساهم في تحقيق العدل بين الناس، إذ يتم التعامل مع كل قضية وفقًا لحجمها وأثرها على الفرد والمجتمع.

التوازن في الفتوى يعزز الوحدة: من خلال هذا التوازن، يمكن للمجتمع أن يظل متماسكًا ويجنب التفرقة الفكرية أو الفقهية التي قد تنتج عن الفتاوى المتطرفة في أي من الاتجاهين.

التيسير يعزز التفاعل الاجتماعي: مع التيسير، يصبح من الأسهل على الأفراد تطبيق الأحكام الشرعية في حياتهم اليومية، مما يعزز التفاعل الإيجابي بينهم وبين تعاليم الشريعة.

الفتوى الموزونة تساهم في استقرار المجتمع: من خلال الفتاوى المتوازنة التي تعكس مراعاة للاحتياجات الفردية والجماعية، يتم الحفاظ على استقرار المجتمع الإسلامي وتماسكه، مع الحفاظ على مبادئ الشريعة.

التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى يعكس مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، بينما يحافظ في الوقت ذاته على الثوابت الدينية.

أهم النتائج: أهمية التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى

تحقيق مصالح الناس: التوازن بين التيسير والتشديد يساهم في تحقيق مصالح الناس وحمايتهم من المفاسد، مما يضمن استقرار المجتمع وسلامته.

مراعاة الظروف والأحوال: التيسير قد يكون ضروريًا في حالات الضرورة مثل المرض أو السفر، بينما التشديد يتطلب أن يكون في مواضعه المناسبة، خاصة في المسائل الجوهرية المتعلقة بالعقيدة والعبادات.

استجابة للاحتياجات المعاصرة: التوازن يسمح بالتفاعل مع التحديات المعاصرة التي يواجهها المسلمون، سواء في المسائل الاقتصادية، الاجتماعية أو الفكرية.

ضمان تطبيق الشريعة بشكل مرن: من خلال التيسير في بعض الحالات والتشديد في أخرى، يتاح تطبيق الشريعة بشكل مرن يناسب الظروف الاجتماعية المختلفة دون الإخلال بأساسيات الدين.

التيسير لا يعني التراخي: التيسير ليس تهاونًا في تطبيق أحكام الشريعة، بل هو مراعاة للواقع والظروف التي قد تطرأ على المكلف، شريطة عدم المساس بمقاصد الشريعة.

التشديد لا يعني الغلو: التشديد في المسائل لا يجب أن يؤدي إلى التشدد المفرط الذي يسبب مشقة على المسلمين ويؤدي إلى التفرقة أو التقوقع الفكري. التشديد يجب أن يكون في مواضعه التي تتطلب الحسم.

تحقيق العدل والمساواة: التوازن بين التيسير والتشديد يساهم في تحقيق العدل بين الناس، إذ يتم التعامل مع كل قضية وفقًا لحجمها وأثرها على الفرد والمجتمع.

التوازن في الفتوى يعزز الوحدة: من خلال هذا التوازن، يمكن للمجتمع أن يظل متماسكًا ويجنب التفرقة الفكرية أو الفقهية التي قد تنتج عن الفتاوى المتطرفة في أي من الاتجاهين.

التيسير يعزز التفاعل الاجتماعي: مع التيسير، يصبح من الأسهل على الأفراد تطبيق الأحكام الشرعية في حياتهم اليومية، مما يعزز التفاعل الإيجابي بينهم وبين تعاليم الشريعة.

الفتوى الموزونة تساهم في استقرار المجتمع: من خلال الفتاوى المتوازنة التي تعكس مراعاة للاحتياجات الفردية والجماعية، يتم الحفاظ على استقرار المجتمع الإسلامي وتماسكه، مع الحفاظ على مبادئ الشريعة.

التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى يعكس مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، بينما يحافظ في الوقت ذاته على الثوابت الدينية.

التوصيات

تعزيز التوعية الفقهية: ضرورة نشر الوعي الفقهي بين المسلمين حول أهمية التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى، بما يساهم في فهم صحيح لتطبيق الشريعة في الحياة اليومية.

التدريب المستمر للمفتين: ينبغي تخصيص برامج تدريبية للمفتين لتعزيز مهاراتهم في التفاعل مع مختلف الظروف والمواقف، مع التأكيد على أهمية مراعاة المقاصد الشرعية والتوازن بين التيسير والتشديد.

مواكبة التطورات المعاصرة: من الضروري أن تكون الفتاوى مستجيبة للتحديات المعاصرة التي يواجهها المسلمون، مع الحفاظ على قواعد الشريعة الثابتة، والتفاعل مع الواقع المتغير وفق ضوابط شرعية مرنة.

تشجيع البحث الفقهي المقارن: يشجع على دراسة الفقه المقارن بين المذاهب الإسلامية المختلفة لاستيعاب الآراء المتنوعة وتوسيع الأفق الفقهي لدى المفتين، مما يساهم في إصدار فتاوى معتدلة ومتوازنة.

إصدار فتاوى تعتمد على الحكمة والمصلحة العامة: ينبغي للمفتين أن يكون لديهم القدرة على مراعاة مصالح الأفراد والمجتمعات بشكل عام، وأن تكون فتاواهم مرنة بما يتناسب مع المصلحة العليا للمجتمع.

توفير مرجعية موثوقة للفتوى: يجب تأسيس مرجعيات علمية معتمدة تساهم في ضمان صحة الفتاوى، بحيث يتم التشاور مع أهل العلم المتخصصين عند إصدار الفتاوى في المسائل المعقدة.

تعزيز دور المؤسسات الدينية: يجب على المؤسسات الدينية المعنية بالإفتاء أن تعمل على تعزيز الشفافية والوضوح في فتاويها، مع التأكيد على كون الفتوى مسؤولية عظيمة تتطلب دقة واعتدالًا.

التأكيد على الموازنة بين الرحمة والصرامة: يجب على المفتين أن يوازنوا بين رحمة الشريعة في بعض المسائل وصرامة الشريعة في مسائل أخرى، مع التأكيد على دور الفتوى في تسهيل الحياة على المسلمين دون التفريط في الدين.

التعامل مع التعددية الفكرية والدينية بعقلانية: ينبغي للمفتين أن يتعاملوا مع التعددية الفكرية والدينية في المجتمعات الإسلامية بعقلانية، مع التأكيد على احترام الآراء المختلفة دون التفريط في القيم الإسلامية.

مراجعة مستمرة للفتاوى السابقة: من الضروري إجراء مراجعة دورية للفتاوى التي تم إصدارها في الماضي لضمان أنها ما زالت متوافقة مع متطلبات العصر ومتغيرات الواقع المعاصر.

إن التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى يحتاج إلى موازنة دقيقة بين الفقه والعصر، مع مراعاة احتياجات المسلمين ومتغيرات الحياة اليومية. من خلال التوصيات السابقة، يمكن تحسين عملية إصدار الفتاوى بما يخدم مصلحة الأفراد والمجتمعات الإسلامية بشكل علمي ومدروس.

دعوة لمزيد من البحث الفقهي

إن موضوع التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى يتطلب مزيدًا من البحث الفقهي المستمر والدقيق، وذلك لعدة أسباب:

التحديات المتزايدة: في ظل التطورات السريعة والمتغيرات المعاصرة، أصبح من الضروري دراسة كيفية توافق الشريعة الإسلامية مع المستجدات الحياتية والتقنية. البحث الفقهي المستمر يساعد في إيجاد حلول شرعية تتناسب مع الواقع المعاصر وتواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

التنوع الفكري والفقهي: المسلمون في مختلف أنحاء العالم يتبعون مذاهب ووجهات نظر فقهية متنوعة. من خلال البحث الفقهي، يمكن فهم هذه الاختلافات بشكل أفضل، مما يؤدي إلى تصحيح المفاهيم وتوحيد الرؤى في المسائل الشرعية.

الاحتياجات المعاصرة: هناك حاجة ماسة لدراسات فقهية تهتم بالمسائل الحديثة، مثل القضايا المتعلقة بالطب، التكنولوجيا، الاقتصاد، والعلاقات الدولية. البحث الفقهي العميق يساعد في إيجاد حلول مناسبة لهذه القضايا بما يتوافق مع الشريعة.

دور الفتوى في تحقيق العدالة الاجتماعية: يمكن للبحث الفقهي أن يعزز من قدرة الفتوى في معالجة القضايا الاجتماعية المعقدة وتحقيق العدالة بين الأفراد والجماعات. يجب أن تكون هناك دراسات فقهية تهتم بتحقيق التوازن بين مصالح المجتمع الفردية والجماعية.

استثمار وسائل البحث الحديثة: من الضروري استثمار التكنولوجيا الحديثة وأدوات البحث الإلكتروني لتحليل وفحص المسائل الفقهية بشكل أكثر دقة وموضوعية، بما يساهم في تطوير الفتوى وإصدارها بما يتوافق مع الواقع المعاصر.

دعوة لتعاون العلماء والباحثين

نوجه الدعوة إلى العلماء والباحثين في العلوم الشرعية أن يتعاونوا في هذه المجالات، ويتبادلوا الخبرات والآراء من خلال المؤتمرات والندوات العلمية، لتطوير الفقه الإسلامي بما يواكب التطورات ويخدم مصالح الأمة الإسلامية.

إن البحث الفقهي المستمر هو السبيل لضمان استمرار قدرة الشريعة الإسلامية على التفاعل مع التحديات المعاصرة، والحفاظ على استقرار المجتمع الإسلامي. لذلك، يتعين على العلماء أن يتكاتفوا ويواصلوا جهودهم لتقديم فتاوى تلبي احتياجات الناس بشكل علمي ودقيق، مع مراعاة التوازن بين التيسير والتشديد.

خاتمة الكتاب

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **وبعد:**

فقد انتهيتُ من إتمام هذا الكتاب الذي تناول موضوعًا بالغ الأهمية في الشريعة الإسلامية، ألا وهو التوازن بين التيسير والتشديد في الفتوى. وإنني إذ أضع آخر كلماتي في هذا العمل، أرجو من الله تعالى أن يكون قد وفقني في تقديم دراسة علمية نابعة من القيم الإسلامية، قاصدًا بها خدمة الإسلام والمسلمين.

ومن باب الأمانة العلمية، أود أن أبرأ إلى الله تعالى من أي خلل أو نقص قد يكون وقع في هذا الكتاب. إننا، مهما بذلنا من جهد، فالعصمة لا تكون إلا للأنبياء، وكل اجتهاد بشري قد يشوبه الخطأ أو النقص. ولذا فإنني أتحمل كامل المسؤولية عن أي سهو أو زلل في هذا العمل، وأرجو أن يُنظر إليه على أنه اجتهاد قابل للصواب والخطأ.

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يغفر لنا ما كان من تقصير، وأن يوفقني ومن اطلع على هذا الكتاب إلى تصحيح ما قد يراه من نقص أو خطأ في المستقبل.

الدعوة للمراجعة والتطوير

إن هذا الكتاب هو بداية للحديث حول موضوع بالغ الأهمية في وقتنا الحاضر، وهو بحاجة دائمة إلى البحث والنقد البناء. أضعه بين يدي العلماء والباحثين وأدعوه إلى مراجعة ما جاء فيه من أفكار وآراء،

وتطويرها بما يتماشى مع التغيرات المستمرة في الواقع المعاصر. وأعلم يقينًا أن الفتوى مجال واسع ومرن يحتاج إلى مواصلة البحث والتفكير العميق لتكون أكثر توافقًا مع الزمان والمكان، من غير التفريط في ثوابت الشريعة.

ختامًا، أرفع أكف الضراعة إلى الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل، وأن ينفع به المسلمين في مختلف أنحاء الأرض. وأوجه جزيل الشكر لكل من ساندني في هذه الرحلة العلمية، سواء بالعلم أو بالنصح أو بالدعاء. أسأل الله تعالى أن يكتب لنا ولكم أجر السعي في طلب العلم، وأن يعيننا على تحمل مسؤولية نشره.

اللهم اجعل عملنا هذا خالصًا لوجهك الكريم، وأنفع به عبادك في كل مكان. اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علمًا، وارزقنا الإخلاص في القول والعمل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❊ ❊ ❊